

**مسؤولية الادارة المدنية عن افعال تابعيها غير القصدية في الشريعة
الاسلامية (دراسة مقارنة)**

*Responsibility of the civil administration for the
unintended acts of its subordinates in Islamic law -
Comparative study-*

Assist.Lect. Ali Gadi' Hachim

م.م علي كاطع حاجم^(١)

الخلاصة

تكلف الادارة بأداء خدمات عامة قد لا يستطيع الافراد القيام بها فيمنحها القانون ميزة للقيام بتلك الافعال والتصرفات وخلال اداء الادارة لأعمالها من خلال تابعيها قد تتسبب بأضرار للآخرين وان كانت اعمالها مشروعة وكذلك غير قصدية أي انما لا تعتمد الاضرار بالآخرين وقد تخطأ الادارة من خلال افعال تابعيها وهنا يقع عليها التزاماً قانونياً الا وهو تعويض المتضررين من تلك الافعال سواء وجد خطأ ام لا، اذ تتحمل الادارة مسؤوليتها المدنية وتعوض المتضررين كونها مسؤولة عن فعل الغير من تابعيها، وقد اولت الشريعة الاسلامية اهتماماً بالغاً لهذه المسألة وحرصت على تعويض المتضررين سواء وجد خطأ ام لم يوجد، وحاول القانون المدني الوضعي مجارة الشريعة اذ حدد المسؤولية المدنية عن تصرفات وافعال الادارة ولكنه وضع شروطاً قد يعجز المتضرر عن اثباتها.

الكلمات المفتاحية: الإدارة المدنية، الأفعال غير القصدية، الشريعة الإسلامية، القانون المدني.

Abstract

The administration is entrusted with performing public services that individuals may not be able to perform, so the law gives it an advantage to carry out these actions and behaviors, and during the administration's performance of its work through its subordinates, it may cause harm to

١ - موظف في وزارة الداخلية.

3. Hodder, Leslie, Patrick Hopkins & Katherine, Schipper, (2014) "Fair Value Measurement in Financial Reporting" Foundations and Trends in Accounting, Vol. 8, Nos. 3–4 (2013) 143–270.
4. Patel, Sandeepa, Amrabalic, Liliancebwakira (2002), "Measuring Transparency And Disclosure At Firm Level In Emerging Markets Review, No. 4, Vol.3, New York USA.
5. Shamkuts, volha. (2010): "Fair value Acciunting", University oficeland, (unpublshed master dissertation). Faculty of Business Administration

Third: Articl

1. Aurora, Cristina & Bunea-Bontas (2013) 'Valuation Techniques Used In Fair Value Measurement' Available at: <http://www.strategiimanageriale.ro/papers/130512.pdf>
2. Barth. M (2006) Including estimates of the future in today's ifnancial. statements Accounting Horizons, [http://refhub.elsevier.com/S01618938\(15\)000113/sbref0015](http://refhub.elsevier.com/S01618938(15)000113/sbref0015)
3. Bushman Robert M. and J. Smith Abbie, (2003) Transparency, Financial, Accounting Information, and Corporate Governance, FRBNY Economic Policy Review, April, 2003.
4. Cellophane, (2017) "The EU Principles in Public Procurement. Transparency – Origin and Main Characteristics" Springer International Publishing AG 2017.
5. De jager, Phillip, "Fair Value Accounting, Fragile Bank Balance Sheets and Crisis A model", 2014.
6. Easley, D., and M. O'Hara. (2004). "Information and the Cost of Capital." Journal of Finance 59.
7. Frank, B.G., & Thomas, H., (2004) "on The Value of Transparency In Agencies With Renegotiation", Journal of Accounting Research Vol.42, No 5, December.
8. Haque. M.s, (2006) Modernising: government The way forward- An analysis, Internationa Review of Administrative.
9. Man Mariana, Răvaş Bogdan., Gădău Liana (2011) Management Studies Historic Cost Versus Fair Value Polish Journal.
10. Muller, K. and E. Riedl. 2002. "External Monitoring of Property Appraisal Estimates and Information Asymmetry." Journal of Accounting Research 40 (June).

Fuorth: website

1. <https://ar.wikipedia.org/wiki>

First: Book

1. Alexander, david & Christopher Nobes (2010) "' Financial Accounting' an International Introduction Fourth Edition.
2. Britton, Anne& Waterston, Chris(2010)' Financial Accounting ' Fifth Edition.
3. Eldon S. Hendriksen& Michael F. Van Breda(1982) ' Accounting Theory' Fifth Edition.
4. Harrison Jr. Walter T, Charles T. Horngren, C. William (Bill) Thomas, Wendy M. Tietz & Themin Suwardy (2018)' Financial Accounting' International Financial Reporting Standards, Eleventh Edition.
5. Harrison, Walter T., Charles T, Horngren & Thomas(Bill).William (2013) ' Financial Accounting' Ninth Edition, America.
6. Kieso, Don, Jerry Weygandt& Terry Warfield(2016)" Intermediate Accounting" 16th Edition.
7. Melville, alan (2017) ' international Financial Reporting' sixth Edition.
8. Mishkin,Frederic,S.,&Stanleyg.,Eakins,(2009) Financial markets and Institutions,6th Ed,Prentice Hall.
9. Needles, Belverd,(2014),' Principles of Accounting' Printed in the United States of America, Twelfth Edition.
10. Schoenebeck, Karen P& Mark P. Holtzman (2013) ' Interpreting And Analyzing Financial Statements' Sixth Edition.
11. Spiceland, J. David, Mark W. Nelson& Wayne B. Thomas (2013) ' Intermediate Accounting' Ninth Edition.
12. Spiceland, J. David, Mark W. Nelson& Wayne B. Thomas (2018) ' Intermediate Accounting', Ninth Edition.
13. Suprmanyam K.R & John J. wild (2009) "financial statement analysis" Tenth Edition.
14. Warren,Carl S, James M. Reeve&Jonathan Duchac,(2014), 'CorporateFinancial Accounting' 12e
15. Whittington, o.ray,(2015)"" Financial Accounting and Reporting' wiley, canda.

Thesis Second:

1. Danbolt,J, And Rees,W A,(٢٠٠٤) "Test Of Fair Value Accounting Under Extreme Condition " Working Paper, Department Of Accounting And Finance, University Of Glasgow.
2. Hajian, Najmeh, Rostami, Ali Asghar Anvari (2014) "Transparency And Disclosure Indices In Emerging Market", the Macrotheme Review,A multidisciplinary journal of global macro Trends,N.3,V.3,Tarbit Modares University,Tehran,Iran.

ثانياً: الرسائل العربية:

١. سارة، بلعيز (2015) "دراسة تحليلية للقيمة العادلة في ظل المعيار (IFRS 13) في البيئة الجزائرية، رسالة ماجستير - قسم العلوم التجارية - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير - جامعة قاصدي مرباح - ورقلة.
٢. صلاح، حواس (2008) "التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولي" أطروحة دكتوراه، قسم علوم التيسير - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير - جامعة الجزائر - الجزائر.
٣. الطرايره، جمال علي عطيه (٢٠٠٥) "التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الاردن" - اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
٤. عبد الرحمن، احمد رجب عبد الملك (2010) "قياس مدى تحقق الشفافية والافصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي" دراسة نظرية وتطبيقية - مدخل ضبط معايير المحاسبة السعودية، استاذ المحاسبة المشارك - جامعة الملك فيصل - السعودية.
٥. فتح الله، محمد عبدعلي محمد (2014) "تقييم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة وانعكاسها على القيمة السوقية للأسهم، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة بغداد.
٦. يونس، خالد عبد الرحمن جمعة (2011) أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للادوات المالية على عوائد الأسهم "دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة.

ثالثاً: المجلات والدوريات:

١. اسماعيل، ابراهيم يعقوب، هلال يوسف صالح، (٢٠١٦) "امكانية تطبيق نماذج القيمة العادلة في قياس القيمة الحقيقية للأسهم العادية" بحث تطبيقي في عينة من المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية - مجلة العلوم الاقتصادية - العدد ٢.
٢. التميمي، عبد الأخوة (٢٠٠٥) "الشفافية والنزاهة والمتهم بريء حتى تثبت إدانته"، مجلة الحوار والتمدن، العدد ١٤٠٢.
٣. الجعارات، خالد جميل (2006): "قياس القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية" المؤتمر العلمي المهني السادس تحت شعار " المحاسبة في خدمة الاقتصاد" عمان - الاردن.
٤. حسين، ليث سعد الله، شهاب عدنان محمد وصديق مصطفى محمد، (2010)، "خصائص شفافية المعلومات المصرفية وتأثيرها في الرقابة الداخلية - دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في بعض مصارف الموصل"، مجلة تنمية الرافدين- المجلد (32) - العدد (101)- كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الموصل.
٥. النجار، جميل حسن (2013): "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية" دراسة تطبيقية، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال - المجلد (9) العدد (3).

٤. ان تطبيق القياس بالقيمة العادلة يوفر مستوى أعلى من الشفافية مقارنة بالقياس على وفق الكلفة التاريخية وعلى وفق مقياس (S&P).
٥. قياس شفافية الإبلاغ المالي على وفق المقياس العالمي (S&P) أو اعتماد مؤشر عراقي يتلائم مع البيئة العراقية سنوياً من هيئة الأوراق المالية يساعد في خدمة متطلبات المستثمرين.
٦. تطبيق القياس بالقيمة العادلة لتخرج من مستوى الإبلاغ المالي وفقاً للمعلومات التاريخية إلى معلومات تعكس الواقع الإقتصادي الحالي.
٧. الأهتمام عند تطبيق القياس بالقيمة العادلة ضمن المستوى الثالث بالضوابط على درجة عالية من الدقة والمصادقية، وأن يكون التقييم بموضوعية أكثر وان يجري على يد خبراء فنيين ولديهم خبرة مهنية كافية.
٨. ضرورة قيام المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتحسين مستوى الشفافية من خلال الإفصاح عن جميع المعلومات الخاصة بنشاط المصرف، وعن استخدام أفضل طرق القياس المحاسبي المعدة وفقاً للمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.
٩. تضمين مؤشرات الشفافية بنود خاصة بالإفصاح عن طرق القياس كطرق القياس بالقيمة العادلة على وفق (IFRS) المتكونة من المستويات الثلاثة، كون مؤشرات (S&P) لا توجد أي فقرة تدل على ضرورة الإبلاغ عن طرق القياس أو فقرات متعلقة بالقياس بالقيمة العادلة.

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب العربية:

١. الججاوي، طلال محمد علي وحيدر علي المسعودي، (٢٠١٨) "المحاسبة المالية (المتوسطة)" على وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية- الطبعة العربية الأولى -مؤسسة دار الكتب - كربلاء- العراق.
٢. الججاوي، طلال محمد علي وحيدر علي المسعودي (2014) "المحاسبة المالية (المتوسطة)" على وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية- الطبعة الثانية - دار الكتب - كربلاء - العراق.
٣. جون وايلي، (٢٠٠٦) "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" كتاب و دليل، المطابع المركزية، عمان، الأردن
٤. طالب، علاء فرحان، والعامري، علي الحسين حميدي، (٢٠١٤)، "استراتيجية الفساد الإداري والمالي- مدخل تكاملي"، الطبعة الاولى- دار الأيام للنشر والتوزيع -عمان- الأردن.
٥. عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٠) "العولمة واقتصاديات البنوك" الدار الجامعية- مصر.
٦. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، (٢٠١٦)، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" (IFRS) معيار قياس القيمة العادلة (IFRS ١٣).

١. أثرت ضغوطات عديدة على مهنة المحاسبة في بعض المبادئ التي تقوم عليها، ومنها مبدأ الكلفة التاريخية الذي واجه إنتقادات شديدة بسبب إرتفاع الأسعار التي شهدتها العالم، مما دفع الفكر المحاسبي المعاصر إلى أجراء مدخل جديد للقياس المحاسبي هو القياس بالقيمة العادلة.
٢. القياس بالقيمة العادلة يُحسن مقارنة القوائم المالية للوحدات المالية المختلفة، وأن أساس المفاضلة بينها وبين القياس بالكلفة التاريخية هو ما يحقق من القدر المطلوب من خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق.
٣. هناك طرائق عدة لقياس عناصر القوائم المالية، وفي ظل الأسواق المتغيرة والمتقلبة، فإن القياس بالقيمة العادلة يوفر الكثير من الشفافية مقارنة بالقياس بالكلفة التاريخية.
٤. لا يمكن الإعتماد على مدخل معين في جميع الاوقات لقياس القيمة العادلة، وأنما استخدام المدخل المناسب الذي يوفر البيانات اللازم استخدامها في القياس، وبالتالي استخدام أكثر من مدخل تبعاً للظروف، ومن بعدها تقييم نتائج قياسها.
٥. أن التغيير في القياس المحاسبي الذي توصي المعايير المحاسبية الدولية به يعمل على تحسين جودة المعلومات المالية، لأنها تؤثر في الخصائص النوعية للمعلومات، وبالأخص في قابليتها للمقارنة وفهمها وتوقيتها المناسب، وتؤثر في الشفافية المحاسبية، وبالتالي في المساءلة.
٦. عند تطبيق المصارف للمعايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي طبقت القياس بالقيمة العادلة على الأصول المالية فقط بسبب توفر امكانية قياسها بالقيمة العادلة.
٧. يزداد مستوى الشفافية عند تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية والقياس بالقيمة العادلة، إذ جرى قياس مستوى الشفافية لعيني البحث لعام (٢٠١٦) إذ شكلت نسبة شفافية اعلى، من نسبة الشفافية عند القياس بالكلفة التاريخية لعام (٢٠١٥) على وفق مؤشرات (S&P)، وهذا يحقق فرضية البحث بان القياس بالقيمة العادلة له دور في تحسين الشفافية الابلاغ المالي ورفض فرضية عدم وجود دور للقياس بالقيمة العادلة في شفافية الابلاغ المالي.

ثانياً: التوصيات:

- من الاستنتاجات التي تم التوصل لها الباحثين وحل مشكلة البحث يوصيان بالآتي:
١. تفعيل دور معايير المحاسبة العراقية وتشريع معايير محاسبية بشكل واسع، أو اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS) والعمل بها والغاء أي تعارض معها، مع امكانية ملائمتها للبيئة العراقية.
 ٢. أن معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية والمتفقة مع المعايير المحاسبية العراقية يكون القياس والإفصاح المحاسبي له قدرة على تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية، وبالتالي الضمان لوجود الشفافية وصحة المعلومات المحاسبية.
 ٣. العلاقة بين القيمة العادلة والكلفة التاريخية علاقة تكاملية، فاساس القيمة العادلة هي الكلفة التاريخية، بالاضافة الى أن القيمة العادلة هي امتداد الكلفة التاريخية لكنهما يؤثران في خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق.

بند المعلومات المالية وغير المالية	١٩%	3٥%	1٦%	١٥%	2٦%	١١%
بند المعلومات عن مجلس الإدارة	١٤%	21 %	7%	14%	20%	6%
المجموع	37%	63%	26%	3٨%	٦٠%	٢٢%
المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول السابقة.						

يتضح من الجدول (٧) أن نسبة نمو الشفافية من عام (٢٠١٥) ولغاية (٢٠١٦) لمصرف التجاري العراقي (٢٦%)، ونسبة نمو الشفافية من عام (٢٠١٥) ولغاية (٢٠١٦) لمصرف العراقي للتجارة (٢٢%)، وهذا الارتفاع في نسب نمو الشفافية لعيني البحث ناتج عن تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وبالتالي فإن القياس بالقيمة العادلة وفقاً للمعايير والمحدد بمعيار (IFRS13) يظهر الوضع الحقيقي للمنشأة، وينتج قوائم مالية تمتاز بمعلومات ملائمة وتمثيل صادق تحقق مستوى شفافية أفضل لمستخدمي القوائم المالية. ويتضح أن مؤشرات (S&P) الخاصة بالشفافية لم تعط تفصيل عن آلية تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية إلا أنها تهتم بأفصاح المنشأة عن المعايير المطبقة والاجابة إما أنها تفصح أو لا، حتى ولو كان مصرف (التجاري العراقي، العراقي للتجارة) يطبق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي تطبيقاً كاملاً أو بشكل جزئي، وقد اشار مصرف (التجاري العراقي، العراقي للتجارة) في تقريره السنوي أنه طبق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS) فيما يخص عنصر من عناصر القوائم المالية (الأصول المالية فقط). ويظهر من التقارير السنوية لمصرف التجاري العراقي، العراقي للتجارة لعام (٢٠١٦) أن قياس القيمة العادلة للأوراق المالية تم باعتماد العديد من النماذج والطرق والمداخل إلا أن المصرف لم يستطع استخدام أكثر الطرق أو الاساليب ذات الموثوقية العالية في القياس بالقيمة العادلة لعدم وجود السوق النشط أو استخدام المستوى الأول أو الثاني في القياس فاتجه إلى المستوى الثالث الذي يعتمد على التقديرات والإفتراضات التي قد تكون غير موثوقة وتؤثر في القيمة الدفترية، أما فيما يخص قياس الأصول غير المالية كالممتلكات والمباني فهناك صعوبة بالغة في استخدام طرق قياس القيمة العادلة لاسباب عدة منها السوق النشط أو الأسعار المماثلة أو طرف ثالث يستطيع تقييم هذه الأصول بشكل موثوق يعكس وضع السوق في تاريخ أعداد القوائم المالية، فلذلك لجأ المصرف بالابقاء على اعتماد القياس بالكلفة التاريخية ولكن بنوع من التحديث أو التعديل من خلال استخدام اختبارات تدني القيمة والتي يرى الباحثان أنها تنعكس بشكل كبير على القياس بالقيمة العادلة.

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

يتناول المبحث أهم الاستنتاجات التي جرى التوصل لها الباحثان والمقترحات التي يقترحها لحل مشكلة البحث وكالاتي:

أولاً: الاستنتاجات:

مما ورد من الجانبين النظري والعملي توصل الباحثان للاستنتاجات الآتية:

أن المعلومات الخاصة بهذا البند يتم الإفصاح ضمن مقياس الشفافية (S&P) ولكن ليس بالمستوى المطلوب، أما بالنسبة لبند المعلومات المالية وغير المالية حيث بلغت نسبة الشفافية (26%) وهي أيضاً نسبة مقبولة تشير على أن الإبلاغ عن المعلومات المالية وغير المالية ضمن المستوى لتكون شفافة، أما بخصوص نسبة الشفافية لبند المعلومات عن مجلس الإدارة هي (20%) وتعد نسبة جيدة ومن خلال جمع هذه النسب تكون لدينا نسبة الشفافية لمصرف العراقي للتجارة مما يشير على أنه يتمتع بشفافية مقبولة في الإفصاح عن المعلومات التي يقدمها للمستثمرين والمستفيدين؛ ولمعرفة نسب النمو في الشفافية لكل بند من البنود الثلاثة في مقياس (S&P) ولاجمالي المؤشرات لعام (2015) التي لم تطبق القياس بالقيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية لعام (2016) عند تطبيق القياس بالقيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، كما في الجدول (٦) الآتي:

جدول (٦) مقارنة نسبة الشفافية لعام (2015)، (2016) ونسبة التغير في مستوى الشفافية لمصرف العراقي للتجارة				
التفاصيل	نسبة الشفافية (2015) (١)	نسبة الشفافية (2016) (٢)	الفرق في النسبة (٣)=(٢)- (١)	نسبة التغير (٤)=(٣)/(١)
بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	9%	14%	٥%	55%
بند المعلومات المالية وغير المالية	15%	26%	١١%	73%
بند المعلومات عن مجلس الإدارة	14%	20%	6%	43%
المجموع	38%	60%	22%	59%
المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول السابقة				

يتضح من الجدول (٦) أن نسبة الشفافية لكل بند من البنود الثلاثة لمقياس الشفافية (S&P) ارتفع في عام (2016) بنسبة (22%) عن العام السابق (2015)، ويرجع سبب ذلك هو تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وأن معيار القياس بالقيمة العادلة هو من ضمن تلك المعايير.

جدول (٧) مقارنة بين نسبة الشفافية لعينتي البحث					
مصرف التجاري العراقي			مصرف العراقي للتجارة		
البند	2015	2016	نسبة النمو	2015	2016
بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	4%	7%	3%	14%	5%

يتبين من الجدول السابق (٤) أن نسبة الشفافية لعام (٢٠١٥) لمصرف العراقي للتجارة (٣٨%) وهي ناتجة من حاصل جمع نسب المؤشرات المفصّل عنها من البنود الثلاثة حيث بلغت نسبة الشفافية لبند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين (٩%) وهي نسبة ضعيفة تشير على أن المعلومات بهذا البند لم يجز الإفصاح عنها ضمن مقياس الشفافية (S&P)، أما بخصوص بند المعلومات المالية وغير المالية فقد بلغت نسبة الشفافية (١٥%) وهي نسبة ضعيفة تشير إلى أن الإبلاغ على المعلومات المالية وغير المالية لم يكن ضمن المستوى المطلوب لكي تكون شفافة، أما بخصوص نسبة الشفافية لبند المعلومات عن مجلس الإدارة بلغت (١٤%) وتعد نسبة مقبولة نوعاً ما، ومن خلال جمع هذه النسب تكون نسبة الشفافية لمصرف العراقي للتجارة وهي نسبة لا ترتقي إلى أن نقول عن المصرف أنه شفاف في المعلومات التي يقدمها المستفيدين.

ب. قياس المؤشرات المفصّل عنها وغير المفصّل عنها من البيانات والمعلومات الخاصة بالتقرير السنوي لمصرف العراقي للتجارة لعام (٢٠١٦) من خلال بنود الشفافية في مقياس (S&P)، كما موضح بالجدول الآتي:

جدول (٥) نسبة الشفافية والمعيارية لمصرف العراقي للتجارة لعام (٢٠١٦)						
البنود	المؤشرات (١)	المؤشرات مفصّل عنها (٢)	المؤشرات غير مفصّل عنها (٣)	نسبة الشفافية في البند (١)/(٢) (٤)	نسبة الشفافية = المؤشرات المفصّل عنها إلى إجمالي المؤشرات (٧٩)/(٢) (٥)	النسب المعيارية (١)/(٧٩) (٦)
مؤشرات بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين.	١٨	١١	٧	٦١%	١٤%	23%
مؤشرات بند المعلومات المالية وغير المالية.	٣٩	٢١	١٨	٥٣%	٢٦%	49%
مؤشرات بند المعلومات عن مجلس الإدارة.	٢٢	١٦	٦	٧٣%	20%	28%
المجموع الكلي	٧٩	٤٨	٣١	٦٠%	٦٠%	100%
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف العراقي للتجارة						

من الجدول (٥) السابق يتضح أن شفافية مصرف العراقي للتجارة لعام (٢٠١٦) بلغت (٦٠%) ويمكن القول انها نسبة متوسطة، جاءت عن طريق جمع نسب المؤشرات المفصّل عنها من البنود الثلاثة حيث بلغت نسبة الشفافية لبند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين (١٤%) وهي نسبة مقبولة تشير على

يتبين من الجدول (٤) أن نسبة الشفافية لكل بند من البنود الثلاثة لمقياس الشفافية (S&P) أرتفع في عام (٢٠١٦) بنسبة (70%) ويعود ذلك برأي الباحثين إلى تطبيق معايير IFRS، وتبين إن المؤشرات لم تتضمن أي فقرة تدل على ضرورة الإبلاغ عن طرق القياس أو عن فقرات معينة تتأثر بالقياس بالقيمة العادلة، ولذلك يرى الباحثين بضرورة تضمين مؤشرات الشفافية بنوداً تخص الإفصاح من خلال القياس كطرق القياس وفقاً لمعيار المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS13) والمتضمنة المستويات الثلاثة والخصائص المتوفرة لكل مستوى التي تجعل من قياس الأصل أو الالتزام أو حق من حقوق الملكية من أفضل طرق القياس.

٢. قياس مستوى الشفافية لمصرف العراقي للتجارة:

لغرض قياس مستوى الشفافية لمصرف العراقي للتجارة سيتم اتباع الخطوات السابقة نفسها لقياس مستوى الشفافية لمصرف التجاري العراقي، ولعامين (٢٠١٥) و(٢٠١٦)؛ لأن المصرف طبق القياس بالكلفة التاريخية في (٢٠١٥) وطبق القياس بالقيمة العادلة في (٢٠١٦) كالآتي:

أ. عند فرز الإيضاحات المفصّل عنها وغير المفصّل عنها من بيانات ومعلومات مصرف العراقي للتجارة لعام (٢٠١٥) وإحصائها من خلال بنود الشفافية في مقياس (S&P)، تبين الآتي:

جدول (٤) نسبة الشفافية لمصرف العراقي للتجارة ونسبة كل بند من بنود مقياس (S&P) لعام (٢٠١٥).						
التفاصيل	المؤشرات (١)	مفصّل عنها (٢)	غير مفصّل عنها (٣)	نسبة الشفافية في البند (١)/(٢) (٤)	نسبة الشفافية = المؤشرات المفصّل عنها الى اجمالي المؤشرات (٧٩)/(٢) (٥)	النسب المعيارية (١)/(٧٩) (٦)
مؤشرات بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين.	١٨	٧	١١	%٣٩	%9	23%
مؤشرات بند المعلومات المالية وغير المالية.	٣٩	١٢	٢٧	%٣١	%15	49%
مؤشرات بند المعلومات عن مجلس الإدارة.	٢٢	١١	١١	%٥٠	%14	28%
المجموع الكلي	٧٩	٣٠	٤٩	%٣٨	%38	100%
المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف العراقي للتجارة لعام (٢٠١٥)						

المجموع الكلي	٧٩	٥١	٢٨	%٦٤	%63	100%
المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول السابقة						

يتضح من الجدول (٣) أن شفافية مصرف التجاري العراقي متوسطة لعام (٢٠١٦) قد ارتفعت من (٣٧%) إلى (٦٣%) ويعود نمو نسبة الشفافية البالغة $70\% = \frac{63 - 37}{37}$ برأي الباحثين إلى أن المصرف طبق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

من جانب آخر يتضح أن نسبة الشفافية لعام (٢٠١٦) نسبة متوسطة وجاءت هذه النسبة من مجموع نسب المؤشرات المفصّل عنها من البنود الثلاثة إذ تبلغ نسبة الشفافية لبند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين (٧٠%)، وهي نسبة ضعيفة جداً تشير على أن أغلب المعلومات الخاصة بهذا البند لم يتم الإفصاح عنها ضمن مقياس الشفافية (S&P)، أما بخصوص بند المعلومات المالية وغير المالية بلغت نسبة الشفافية (٣٥%) وهي أيضاً نسبة متوسطة تدل على أن الإبلاغ عن المعلومات المالية وغير المالية لم تكن بالمستوى المطلوب لكي تكون شفافة، أما بالنسبة لبند المعلومات عن مجلس الإدارة فقد بلغت نسبة الشفافية (٢١%) وتعد نسبة جيدة ومن خلال جمع هذه النسب تكون لدينا نسبة الشفافية لمصرف التجاري العراقي، مما يمكن القول بأن المصرف يعد

شفافاً في الإفصاح عن المعلومات التي يقدمها للمستثمرين والمستفيدين بنسبة متوسطة. ولمعرفة نسب الزيادة في الشفافية لكل بند من البنود الثلاثة في مقياس (S&P) ولاجمالي المؤشرات لعام (٢٠١٥) التي لم تطبق القياس بالقيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية لعام (٢٠١٦) عند تطبيق القياس بالقيمة العادلة (٣) على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، سيجري بيان ذلك من خلال الجدول (٤) الآتي:

جدول (٤) مقارنة نسبة الشفافية لمصرف التجاري العراقي لعام (٢٠١٥)، (٢٠١٦) ونسبة التغير في مستوى الشفافية				
التفاصيل	نسبة الشفافية (٢٠١٥) (١)	نسبة الشفافية (٢٠١٦) (٢)	الفرق في النسبة (٣) = (٢) - (١)	نسبة التغير (٤) = (٣) / (١)
بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	٤%	٧%	3%	75%
بند المعلومات المالية وغير المالية	١٩%	٣٥%	16%	84%
بند المعلومات عن مجلس الإدارة	١٤%	21 %	7%	50%
المجموع	٣٧%	63%	26%	70%
المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول السابقة				

٣- جرى قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة فقط.

مؤشرات المعلومات المالية وغير المالية.	٣٩	١٥	٢٤	%٣٨	%١٩	49%
مؤشرات المعلومات عن مجلس الإدارة.	٢٢	١١	١١	%٥٠	%1٤	28%
المجموع الكلي	٧٩	٢٩	٥٠	%٣٧	%37	100%
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف التجاري العراقي (٢٠١٥)						

يتبين أن نسبة الشفافية لعام (٢٠١٥) لمصرف التجاري العراقي (٣٧%) وهي تمثل مجموع نسب المؤشرات المفصّل عنها من البنود الثلاثة حيث ان نسبة الشفافية لبند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين (٤%) وهي نسبة ضعيفة جداً تشير على أن أغلب المعلومات الخاصة بهذا البند لم يتم الإفصاح عنها وفقاً لمؤشرات مقياس الشفافية (S&P)، أما بالنسبة لبند المعلومات المالية وغير المالية فقد بلغت نسبة الشفافية (١٩%) وهي أيضاً نسبة ضعيفة تشير على أن الإبلاغ على المعلومات المالية وغير المالية لم تكن بالمستوى المطلوب الذي تكون فيه نسبة المؤشرات المفصّل عنها أكبر من (٥٠%) من إجمالي مؤشرات البند لتكون شفافة، أما بخصوص نسبة الشفافية لبند المعلومات عن مجلس الإدارة هي (١٤%)، ومن خلال جمع هذه النسب تكون لدينا نسبة الشفافية لمصرف التجاري العراقي وهي نسبة لا ترقى إلى أن يكون المصرف شفاف في المعلومات التي يقدمها للمستثمرين والمستفيدين.

ب. عند فرز المؤشرات المفصّل عنها وغير المفصّل عنها من بيانات ومعلومات مصرف التجاري العراقي لعام (٢٠١٦) وتحديد بنود الشفافية في مقياس (S&P)، كما في الجدول الآتي:

جدول (٣) نسبة الشفافية لمصرف التجاري العراقي ونسبة كل بند من بنود مقياس (S&P) لعام (٢٠١٦)						
البنود	المؤشرات (١)	مفصّل عنها (٢)	غير مفصّل عنها (٣)	نسبة الشفافية في البند (١)/(٢) (٤)	نسبة الشفافية = المؤشرات المفصّل عنها إلى إجمالي المؤشرات (٧٩)/(٢) (٥)	النسب المعيارية ٧٩/(١) (٦)
مؤشرات بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين.	١٨	٦	١٢	%٣٣	%٧	23%
مؤشرات بند المعلومات المالية وغير المالية.	٣٩	٢٨	١١	%٧٢	%٣٥	49%
مؤشرات بند المعلومات عن مجلس الإدارة.	٢٢	١٧	٥	%٧٧	%21	28%

سوق الأوراق المالية من خلال الاستثمار وتوظيف الأموال، وسيتم قياس مستوى الشفافية لعينتي البحث (مصرف التجاري العراقي ومصرف العراقي للتجارة) لكل مصرف وفقاً لمقياس (S&P)، قبل وبعد تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وكالاتي:

أولاً: قياس مستوى الشفافية لعينة البحث (مصرف التجاري العراقي والعراقي للتجارة):

لغرض إثبات فرضية البحث سيتم قياس مستوى الشفافية لعناصر القوائم المالية عند القياس بالكلفة التاريخية ومقارنتها بمستوى الشفافية عند القياس بالقيمة العادلة للتعرف على أي نوع من طرق القياس يدعم مستوى أعلى من الشفافية، وهذا القياس سيجري للعامين (٢٠١٥) و (٢٠١٦) لأن عينتي البحث (مصرف التجاري العراقي، مصرف العراقي للتجارة) قد اعتمدتا تطبيق (IFRS) اعتباراً من عام (٢٠١٦)، ومعيار القيمة العادلة (IFRS 13) هو أحد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، أما بالنسبة لعام (٢٠١٥) فقد اعتمدتا القياس بالكلفة التاريخية، وهي العام السابق لتطبيق معايير (IFRS)، وقياس مستوى الشفافية للقوائم المالية وفقاً لمقياس الشفافية (Standard & Poor's) سيكون كالاتي:

يحتوي مقياس (S&P) على (٧٩) مطلباً، وبعد جمع البيانات عن عينة البحث لعام (٢٠١٥)، (٢٠١٦) سيتم احتساب مستوى الشفافية كالاتي:

١. قياس مستوى الشفافية لمصرف التجاري العراقي:

سيتم قياس مستوى شفافية المصرف بالجدول وكالاتي:

أ. عند فرز الإيضاحات المفصّل عنها وغير المفصّل عنها من بيانات ومعلومات العينة الأولى مصرف التجاري العراقي لعام (٢٠١٥) وإحصائها من خلال بنود الشفافية في مقياس (S&P)، فإن مستوى الشفافية سوف يكون كما في الجدول الآتي:

جدول (٢) نسبة الشفافية لمصرف التجاري العراقي ونسبة كل بند من بنود مقياس (s&p) لعام (٢٠١٥) نسبة الشفافية مصرف بغداد ونسبة كل بند من بنود مقياس (s&p) لعام (٢٠١٥)						
البنود	المؤشرات (١)	المؤشرات مُفصّل عنها (٢)	المؤشرات غير مُفصّل عنها (٣)	نسبة الشفافية في البند (٢)/(١) (٤)	نسبة الشفافية = المؤشرات المُفصّل عنها الى اجمالي المؤشرات (٢)/(٧٩) (٥)	النسب المعيارية
مؤشرات بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	١٨	٣	١٥	١٧%	٤%	23%

٦. هل توجد لجنة تدقيقية.		
٧. ما أسماء أعضاء اللجنة التدقيقية.		
٨. هل يوجد وظيفة للمدقق الداخلي.		
١. البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة.	٣. تدريب الأعضاء ومكافآتهم	
٢. عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة.		
٣. أسماء المديرين التنفيذيين من غير أعضاء مجلس الإدارة.		
٤. عدد المديرين التنفيذيين بمجلس الإدارة.		
٥. مكافآت المدراء التنفيذيين.		
٦. عدد الأسهم التي يملكها المديرين التنفيذيين.		
٧. مكافآت المديرين المرتبطة بالأداء.		
٨. الإفصاح عن رواتب الأعضاء بالأرقام.		
(80) متطلب	(14) مؤشر	المجموع
المصدر: أعداد وبتصرف من الباحثين بالإعتماد على: ١. "فتح الله، محمد عبدعلى محمد (2014)"تقييم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة وانعكاسها على القيمة السوقية للأسهم"- رسالة ماجستير في علوم المحاسبة - كلية الإدارة والأقتصاد- جامعة بغداد. ٢. عبد الرحمن، احمد رجب عبد الملك (٢٠١٠)"قياس مدى تحقق الشفافية والافصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي" دراسة نظرية وتطبيقية، مدخل ضبط معايير المحاسبة السعودية، استاذ المحاسبة المشارك -جامعة الملك فيصل- السعودية.		

المبحث الرابع: مدى تحقيق متطلبات الشفافية وفقا للقياس بالقيمة العادلة

يعد القطاع المصرفي إحد القطاعات المهمة والتي تساهم في دعم الأسواق المالية من خلال منشآتها المساهمة في السوق، وسيتم بحث دور المصارف التجارية لأنها إحدى أهم القطاعات الإقتصادية لما لها من دور كبير في تمويل القطاعات الأخرى ودعمها برؤوس الأموال كبيرة، بالإضافة الى دورها الفعال في تطوير

٦. الفرص والأخطار الناتجة عن المشاركة في صناعات إضافية.		
٧. الفرص والأخطار الناتجة من التغير في هيكل الصناعة.		
١. أسماء عدد المنافسين	7.	معلومات عن شدة تنافس الصناعة
٢. استجابة التغير في السعر نتيجة المنافسة		
٣. عدد المنشآت التي تزايد على التعاقدات الرئيسية.		
٤. الميزة التنافسية لنشاط المنشأة داخل القطاع الذي تنتمي إليه.		
١. وضع الخطط الإستراتيجية ومدى مشاركة العاملين فيها.	8.	معلومات عن رضا العاملين
٢. مدى تشجيع العاملين على الإبداع والابتكار.		
٣. الرضا المالي.		
١. اسم رئيس مجلس الإدارة	1. هيكل المجلس وتكوينه	ثالثاً: الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة
٢. تفاصيل عن رئيس مجلس الإدارة		
٣. أسماء أعضاء مجلس الإدارة		
٤. الخبرات السابقة لأعضاء مجلس الإدارة.		
٥. أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين.		
٦. الأمور التي يختص بها مجلس الإدارة.		
١. اللجان التابعة لمجلس الإدارة.	2. دور المجلس	
٢. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.		
٣. مكافآت باسماء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.		
٤. جدول اجتماع مجلس الإدارة.		
٥. خطط مجلس الإدارة بخصوص توزيع الأرباح.		

١. تقارير مالية فترية.	2. السياسات المحاسبية	
٢. السياسات المحاسبية المطبقة.		
٣. المعايير المحاسبية المطبقة.		
٤. المعايير المحاسبية المحلية المطبقة.		
١. طرق تقييم الأصول.	3. تفاصيل السياسات المحاسبية	
٢. طرق تقييم المخزون.		
٣. طرق تقييم الإنخفاض في قيمة الأصول.		
٤. قوائم مالية مجمعة في حالة وجود شركات تابعة.		
١. نسبة الملكية مع المنشآت الأخرى.	4. المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة	
٢. أسماء الأطراف ذات العلاقة.		
٣. نسبة التعامل مع الأطراف.		
١. أسم المدقق الذي قام بعمليات التدقيق.	5. معلومات عن مدقق الحسابات	
٢. تقرير المدقق مرفق بالقوائم.		
٣. المبلغ المدفوع كأتعاب.		
٤. قيام المدقق مقابل أي خدمات أخرى.		
١. طبيعة الفرص والأخطار.	6. معلومات عن الفرص والأخطار	
٢. مخاطر عدم السيولة.		
٣. المصادر الداخلية والخارجية للسيولة.		
٤. الاحتمالات الناتجة عن الزيادة أو النقص في السيولة.		
٥. النقص الجوهري في السيولة واتجاهات المنشأة لعلاج ذلك النقص.		

٢. أسماء العاملين بالمنشأة والذين يملكون أسهم فيها.		
١. جدول اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين.	3. إجراءات التصويت والاجتماع للمساهمين	
٢. الموضوعات التي تتضمنها جداول الاجتماعات.		
٣. المقترحات المطروحة في تلك الاجتماعات.		
٤. الاجتماعات غير العادية.		
٥. كيف يجري اختيار أعضاء مجلس الإدارة.		
٦. التزام المنشأة بقواعد الحوكمة.		
٧. نمو سوق الأسهم وانخفاضه.		
٨. الإفصاح عن النظام الأساسي للمنشأة.		
١. الإستراتيجية الرئيسية للإدارة في تحقيق الأهداف.	1. اتجاهات الشركة	ثانياً: الشفافية في الإفصاح عن المعلومات غير المالية ومعلومات مالية
٢. ثبات أو عدم الثبات في الإستراتيجية.		
٣. طبيعة ونوع الصناعة و السلعة التي تقدمها المنشأة.		
٤. الأسواق الرئيسية وأقسام السوق التي يتم توزيع المنتجات فيها.		
٥. نصيب أو حصة المنشأة في السوق.		
٦. تنبؤ الإدارة للأرباح المستقبلية المتوقعة.		
٧. تنبؤ الإدارة للمبيعات.		
٨. متوسط عمر الأصول الرئيسية.		
٩. خطط الاستثمار التي سيجري تنفيذها في السنوات القادمة.		
١٠. تفاصيل الخطط.		
١١. التحليل المالي لعناصر القوائم المالية كمعدل العائد على حقوق الملكية أو معدل العائد على الاستثمار أو معدل دوران الأصول.		

- أ. هيكل الملكية وحقوق المستثمرين ويتناول (28) بند.
 ب. الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات ويتناول (35) بند.
 ج. هيكل مجلس الإدارة والعمليات ويتناول (35) بند.

خامساً: مؤشرات مقياس (S&P):

يمكن توضيح نموذج (S&P) الذي سيتم اعتماده لقياس الشفافية في عينة البحث مع إجراء تعديلات بسيطة عليه من الأضافة والاختزال منها واليهما وفقاً لطبيعة نشاط عينة البحث، فبعد التعديل الطفيف بما يتناسب مع ذلك ظهر المؤشر بـ (٧٩) بند وبما يتناسب مع متطلبات الإبلاغ للمنشآت التي تعمل في البيئة العراقية، وكما في الجدول (١) الآتي:

جدول (١) مؤشرات الشفافية لـ (financial services standard & poor s) في الإفصاح		
البند	مؤشرات البند الواحد	المعلومات الواجب الإفصاح عنها على وفق S&P ٥٠٠
أولاً: الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية و حقوق المستثمرين	1. الشفافية بخصوص الملكية	١. أنواع الأسهم المتداولة لدى المنشأة.
		٢. أنواع وإصناف المستثمرين.
		٣. الإفصاح عن عدد الأسهم العادية المصدرة وغير المصدرة وتلك المصرح بها
		٤. الإفصاح عن القيمة الاسمية للأسهم العادية المصدرة وتلك المصرح بها وغير المصدرة.
		٥. الإفصاح عن عدد الأسهم الممتازة المصدرة والمصرح بها، والأسهم الأخرى التي لا يحق لها التصويت.
		٦. الإفصاح عن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة المصدرة والمصرح بها، والأسهم الأخرى التي لا يحق لها التصويت.
		٧. كبار المستثمرين في المنشأة.
		٨. إفصاح المنشأة عن حقوق التصويت لكل أنواع الأسهم.
2. تمركز الملكية		٩. أسماء المستثمرين الذين يملكون أكثر من 5%, 10% من أسهم المنشأة.

إنَّ تطبيق القياس بالقيمة العادلة يوفر معلومات تتصف بجودة أعلى عن تلك الخاصة بتطبيق القياس بالكلفة التاريخية، فالقياس بالقيمة العادلة يعكس التغيرات بقيمة الأصول على أساس الوقت المناسب، ويوفر قدراً أكبر من الموثوقية في مبالغ القياس بالقيمة العادلة المعلنة المستحقة على البيانات المالية الأولية، وبالتالي يؤدي إلى مستوى أعلى من الشفافية، فالمنشآت التي تختار القياس بالقيمة العادلة ستكون سيولتها أعلى نسبة إلى تلك التي تختار القياس بالكلفة التاريخية، مما يعكس معلومات فيها جودة أعلى وفقاً للقياس بالقيمة العادلة، مما يؤدي إلى تقليل مخاطر المعلومات وعدم تناسق المعلومات، وبالتالي انخفاض كلفة رأس المال (Muller & Riedl ٢٠٠٢ : ١٥٨٣-١٥٥٣)، ويرى (Easley & O'Hara, 2002: ٨٨١-٨٦٥) أن تقديرات القيمة العادلة للأصول، تكون أكثر موثوقية عندما يتم توظيف خبراء تقييم خارجيين مقارنة بالتقييمات الداخلية.

وتعد (IFRS) تفسيرات محاسبية صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، تهدف إلى توفير معلومات تتصف بجودة عالية وتتمتع بالشفافية وقابلية المقارنة في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المستثمرين في أسواق المال العالمية والمستخدمين للمعلومات المالية في إتخاذ القرارات (جون، ٢٠٠٦: ٦)، فالقياس القيمة العادلة له ميزة في تقديم المعلومات بسرعة كبيرة وبالتالي تحسن الشفافية بشرط أن تعمل الأسواق تحت المنافسة العادية، وفي سبيل الوصول إلى مستوى الشفافية وقابلية المقارنة يجب تطبيق معايير المحاسبة الدولية بطريقة تسمح بتقديم معلومات محاسبية مفصلة وموثوقة؛ فمن الضروري أيضاً تحسين متطلبات إعداد التقارير من واضعي المعايير المحاسبية بهدف تبسيطها (Man, et al. ٢٠١١ : ١٤٨).

رابعاً: مؤشرات ومعايير الشفافية:

من مؤشرات القياس الخاصة بالشفافية المقاييس الآتية:

١. مقياس غاما: مقياس رقمي يتكون من عشر درجات يسمى غاما للتعرف على درجة توفر الحماية من أي خسائر، ويصنف مقدرة المقترضين على الوفاء بالإلتزاماتهم مع المصارف وفقاً (S&P) وتعكس نتائج غاما رأي (S&P) في حجم القوة النسبية لممارسات حكم المنشآت بأعتبار ذلك حماية للمستثمر ضد الخسائر المحتملة المرتبطة بإدارة الحكم، وأن عناصر منهجية غاما تعتمد على نفوذ المساهمين، وحقوق المساهمين والشفافية وتدقيق الحسابات وإدارة مخاطر المنشأة وفعالية المجلس والاستراتيجية والحوافز (<https://ar.wikipedia.org/wiki>).
٢. لجنة بازل: هي لجنة خاصة بالرقابة المصرفية مكونة من مجموعة الدول الصناعية العشر، تهدف إلى وضع معيار موحد لرأس المال لكافة المصارف (عبد الحميد، ٢٠٠٠ : ٨٠).
٣. تصنيف نظام (CAMELS): نتيجة الجهود والدراسات من اجل تصميم مؤشرات او نظم للحد من المخاطر وقياس صحة النظام المصرفي فقد تم اقتراح نظام (CAMELS) والذي يغطي كفاية رأس المال C، ومؤشرات الأصول وجودتها A، مؤشرات سلامة الإدارة M، مؤشرات الإيرادات والربحية E، مؤشرات التمويل والسيولة L وتحليل الحساسية S لمخاطر السوق (طارق، ٢٠٠٥ : ٧٧٤).
٤. مؤشر الشفافية (S&P): تفحص (S&P) التقارير السنوية للمنشأة عن (٩٨) بند من بنود المعلومات المحتملة مقسمة إلى ثلاث فئات فرعية وهي: (Patel, 2002: 5, et al).

٢. الخصائص التعزيزية للمعلومات المحاسبية:

تضمن الاطار الفكري للمحاسبة المالية اربع خصائص نوعية تعزيرية هي: (Harrison, et.al, 2018: 10-11)، (Melville, 2017: 23)

- أ. قابلية المقارنة: تساعد هذه الخاصية المستفيدين من مقارنة المعلومات المالية عن المنشأة لفترة إعداد التقارير مع معلومات مشابهة عن منشآت أخرى لنفس الفترة ومع معلومات مشابهة عن نفسها.
- ب. التحقق: يمكن التحقق بأن المعلومات تمثل بأمانة الظاهرة الإقتصادية التي تدعي تمثيلها.
- ج. التوقيت المناسب: يجب أن تكون المعلومات المحاسبية متوفرة للمستخدمين في وقت مبكر بما فيه الكفاية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات.
- د. قابلية الفهم: تعني أن يفهم مستخدمو المعلومات المقدمة في التقارير المالية لتكون نافعة وذات قيمة (Melville, 2017: 24).

وحدد كل من: (Bushman & Smith, 2003)، (التميمي، 2005: 1)، (طالب والعامري، 2014: 195-196)، خصائص عدة لتحقيق شفافية المعلومات المحاسبية فضلا عن الخصائص النوعية لهذه المعلومات منها:

١. سهولة وصول المعلومة.
٢. سعة انتشار المعلومة.
٣. التطوع في تقديم المعلومة.
٤. استعداد المنشأة لتقديم أي معلومات تطلب منها.
٥. تنوع التقارير المنتظمة ودوريتها.
٦. علنية المعلومات ووجود موقع على شبكات الاتصال للإنفصاح عنها.
٧. طبيعة الشفافية في التقارير المالية.

ثالثاً: الشفافية عند تطبيق القياس بالقيمة العادلة:

تسعى المعايير المحاسبية الدولية إلى تعزيز مساءلة المنشآت من خلال توفير شفافية أكثر في قوائمها المالية، إذ إنَّ تطبيق القياس بالقيمة العادلة يمثل المؤشر الدولي الحالي لإعداد القوائم المالية، بهدف تحسين أهميتها وقابليتها للمقارنة والشفافية (٣١٩-٣٢٥: Haque, 2006)، ومن الممكن أن يؤدي التغيير في القياس المحاسبي الذي توصي به (IASB) إلى تحسين جودة المعلومات المالية، بسبب تأثيرها في الخصائص النوعية للمعلومات المالية، وبالأخص في قابليتها للمقارنة وفهمها وتوقيتها، لتؤثر في شفافية التواصل المالي، وبالتالي المساءلة في تحقيق الأهداف، ويمكن أن تساهم قابلية مقارنة أكبر للقوائم المالية الصادرة عن المنشآت في تحسين الشفافية، وفي سبيل الحصول على معلومات مالية تسهل المقارنة، فمن الضروري أن يكون القياس المناسب هو الأساس في إعداد القوائم المالية، لذا فإن تطبيق القياس بالقيمة العادلة استناداً إلى التقديرات التي يجري إعدادها على وفق ظروف السوق المالية لكل فترة، سوف يوفر قيمة أكثر تجانساً وبالتالي أكثر فائدة لتحسين الشفافية المالية (Barth, 2006: ٢٧١-٢٨٥).

ثانياً: خصائص الشفافية:

يرى (حسين وآخرون، ٢٠١٠: ٢١٤) أن هناك تطابقاً بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المعدة وفق المعايير (IFRS) مع خصائص الشفافية، فلشفافية المعلومات المحاسبية أهمية خاصة، وهذه الشفافية تتعلق بمخرجات النظام المحاسبي، وتقسم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على: (الجباوي والمسعودي، ٢٠١٨: ٣٥-٣٣).

١. الخصائص النوعية الرئيسة:

لتكون المعلومات المالية مفيدة يجب أن تتمتع بخصائص معينة تساعد في عملية اتخاذ القرار، فالمعلومات تكون منفعتها منخفضة إذا لم تكن ملائمة، ولو كانت المعلومات ملائمة فقد تكون ليست ذات منفعة إذا لم تمثل بصدق الظاهرة، والخصائص النوعية هي:

أ. الملائمة: هي قدرة المعلومة المحاسبية على أحداث اختلاف في قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية من خلال تغيير توقعاتهم أو تبييتها، والمعلومة تكون ملائمة إذا كانت مرتبطة ومفيدة للقرار الذي صممت من أجله (الجباوي والمسعودي، ٢٠١٨: ٣٣)، فالمعلومات المالية تكون ملائمة إذا تمتعت بوحدة أو أكثر من الخصائص الفرعية الآتية: - (Kieso, et al, 2016: 42-43).

١. القيمة التنبؤية: إذا كان المعلومات ذات قيمة كمدخلات للعمليات التنبؤية المستخدمة من المستفيدين لتصور توقعاتهم المتعلقة بالمستقبل.

٢. القيمة التوكيدية: إذا كانت المعلومات تؤكد أو تغير التوقعات الحالية أو السابقة إستناداً إلى التقييمات السابقة، وبناءً على ذلك أن القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية مترابطة وتساعد المعلومات نفسها على تأكيد أو تصحيح توقعات المستخدمين السابقة بخصوص تلك القدرة.

٣. الأهمية النسبية: تكون المعلومة المحاسبية ذي أهمية نسبية إذا كان اللاعب بها أو حذفها، قد يؤثر في القرارات التي يتخذها المستفيدون، وبالنتيجة، يجب أن تحدث هذه المعلومات فرقاً.

ب. التمثيل الصادق: الخاصية النوعية الثانية من المعلومات المالية المفيدة هي أن تمثل بصدق العمليات والأحداث الأخرى التي يزعم أنها تمثلها (الجباوي والمسعودي، ٢٠١٤: ٣٤)، ولتمثل المعلومة الأحداث تمثيلاً صادقاً عليها أن تتمتع بوحدة أو أكثر من الخصائص الآتية: (Melville, 2017: 22)

١. الاكتمال: ان اكتمال المعلومات المالية يكون إذا تضمنت جميع المعلومات المطلوبة الحاصل عليها المستفيد لكي يفهم المعاملات وغيرها من الأحداث التي تمثلها، بما فيها الأوصاف والتفسيرات اللازمة.

٢. الحيادية: وتعني التمثيل المحايد عدم التحيز لأي شخص، فالمعلومات المالية تكون غير محايدة إذا تم التلاعب بها بطريقة لتحقيق نتيجة محددة سابقاً.

٣. الخلو من الاخطاء: ان المعلومات المالية لا يجب أن تكون دقيقة ١٠٠٪ ولكن ينبغي أن تكون خالية من الخطأ المادي، والخلو من الخطأ يعني ضمناً عدم وجود إغفالات أو أخطاء في وصف العناصر الممثلة.

سابعاً: التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

- الذي يحدد الأولوية للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة الى ثلاثة مستويات رئيسية وهي: (Warren, et al, ٢٠١٤: ٦٨).
- أ. المستوى الأول: مدخلات التقييم لهذا المستوى هي الأسعار المدرجة غير المعدلة في الأسواق النشطة للأصول أو لإلتزامات المماثلة التي تمتلك المنشأة القدرة على الوصول إليها بتاريخ القياس (Needles, et.al, 2014: 735).
- ب. المستوى الثاني: مدخلات هذا المستوى هي مدخلات غير الأسعار المدرجة والمتضمنة في المستوى الأول يمكن ملاحظتها للأصول أو لإلتزامات، إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- ج. المستوى الثالث: تسمح مدخلات هذا المستوى بقياس القيمة العادلة في ظروف عندما يكون هناك نقص في القيمة وعدم وجود سوق نشط يعتمد عليه، وهناك مخاطر ملازمة بتقدير افتراضات القيمة العادلة وبالنتيجة، من أجل استخدام أفضل التقديرات، قد يعتمد مختلف المهنيين والشركات على تقنيات تقييم متنوعة، ومع ذلك، فقد وضع معيار الإبلاغ المالي الدولي (١٣) IFRS لجعل أساليب التقييم والافتراضات المستخدمة في تقديرات المستوى الاخير أكثر شفافية.

المبحث الثالث: مفهوم الشفافية ومقاييسها

يتضمن هذا المبحث التعرف على مفهوم الشفافية وخصائصها وأهم المقاييس المستخدمة لقياس الشفافية:

أولاً: الشفافية:

- هي الانتشار الواسع للمعلومات الموثوقة ذات العلاقة الوثيقة بالأداء الدوري والمركز المالي وفرص الإستثمار والحوكمة والقيمة ومخاطر المنشأة (Bushman&Smith, 2003: 76)، وتعرف الشفافية أيضاً حصول المستفيد الخارجي على المعلومات نفسها الموجودة لدى الإدارة ولحصوله على هذه المعلومات يجعله قادراً على رقابة الإدارة (Frank & Thomas, 2004: 871)، ويمكن ان تصنف السمات الرئيسة للشفافية في مسارين تندرج فيهما أكثر وظائفه القابلة للتمييز وهي: (Cellophane, 2017: 13)
١. السمات التمثيلية: وتتمثل بتوفير المعلومات؛ وشرعية المنشآت، مما يدل على الإرادة السياسية للانفتاح في الحكم؛ وتقوية العلاقة بين المنشأة والجمهور.
 ٢. ميزات التحكم: تمكن من رصد تصرفات جميع المنشآت؛ وتحقيق الوضوح فيما يتعلق بحقوق والتزامات المنشأة؛ وتشرك الجمهور بالمشاركة في صنع القرار؛ وان هذه السمات تعمل أيضاً على قياس مستوى الديمقراطية في المجتمع، ويُعتقد أنه كلما كانت مؤسسات الدعاية أكثر تطوراً، كلما كان المجتمع أكثر تطوراً، وتؤدي الشفافية المصلحة العامة، إذ يتم تنفيذ أنشطة جميع المنشآت من أجل الصالح العام بشكل فعال وإقتصادي مستدام.

١. لتعدد طرق القياس بالقيمة العادلة سيؤدي إلى نتائج تختلف باختلاف كل طريقة للقياس، وبذلك يبقى الإنتقادات موجه نحو المحاسبة لوجود تعدد بدائل القياس والمعالجة بشكل عام.
٢. إن الاعتراف بقياس القيمة العادلة وتحديد قيمتها يعتمدان على الحكم الشخصي وأتباع طرق قياس مختلفة.

٣. لا بد من وجود شعور عام بما حدث تاريخياً لتوخي دقة تتبع النتائج، ولأن قيمة الأصول قد تتعرض لانخفاضات عدة خلال السنة مما يقلل من الأرباح الصافية، وبالتالي يمكن أن تقلل بشكل مصطنع من نجاحات النشاط التجاري التي حققها، ويؤدي ذلك الى فقدان البيانات المالية منظورها التاريخي. ويرى الباحثان أن العلاقة بين القيمة العادلة والكلفة التاريخية علاقة متكاملة، فاساس القيمة العادلة هي الكلفة التاريخية، بالاضافة الى أن القيمة العادلة هي امتداد الكلفة التاريخية لكنهما يؤثران في خاصية الملائمة وخاصية التمثيل الصادق بصورة متوازنة.

خامساً: العلاقة بين القيمة العادلة والكلفة التاريخية:

- أوضح (FASB) أن هدفه الطويل المدى هو جعل كل الأصول والإلتزامات التي يتم الإقرار بها في قائمة المركز المالي مقاسه بالقيمة العادلة وليس بالكلفة التاريخية، وذلك لسببين هما: (De jager, 2014:17).
١. توفر القيمة العادلة معلومات أكثر ملائمة عن الأصول والإلتزامات المالية مقارنة بملائمة معلومات الكلفة التاريخية.

٢. نموذج القياس المختلط الذي يتم على وفق قياس بعض الأصول والإلتزامات المالية بالقيمة العادلة والبعض الآخر بالكلفة التاريخية الامر الذي يؤدي بعدم الاستطاعة من مواكبة إستراتيجيات إدارة المخاطر ولا مواكبة ومسيرة الأدوات المالية المعقدة، مما يؤدي إلى التوجه لإيجاد البديل الأفضل.

سادساً: مداخل قياس القيمة العادلة:

(Shomkuts,2010:11) (Aurora& Bontas,2013:100).

١. مدخل السوق: يستخدم مدخل السوق الأسعار والمعلومات الملائمة الناتجة عن معاملات السوق التي تتضمن أصول أو إلتزامات قابلة للمقارنة او متطابقة، وهي أسلوب رياضي.
٢. مدخل الكلفة: حدد معيار (IFRS 13) ان مدخل الكلفة هو أسلوب تقييم يعكس المبلغ المطلوب في الوقت الحالي ليحل مكان القدرة الاستيعابية للأصل، وإستناداً لمدخل الكلفة فأن القيمة العادلة هي تكلفة الاقتناء أو انشاء أصول بديلة من أداة مماثلة، معدلة للتقادم.
٣. مدخل الدخل: حدد معيار (IFRS,13) بان مدخل الدخل هو من أساليب التقييم التي تحول المبالغ المستقبلية مثل التدفقات النقدية أو الإيرادات والمصروفات إلى مبالغ حالية (مخفضة)، ويتم قياس القيمة العادلة على أساس المبالغ اعلاه من خلال تحديد توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ المستقبلية.

ثانياً: القيمة العادلة والمبادئ الرئيسية:

عرفت أنها المبلغ الذي يمكن أن تباع فيه المنشأة الأصل أو المبلغ الذي يمكن أن تدفعه لتسوية إلتزام (Harrison, et al,2013:9).

وإتفق (IFRS,2017:85) مع (Whittington,2015:49) بأنها السعر الذي سيستلم عند بيع أصل أو سيدفع لتحويل إلتزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس في ظل ظروف السوق السائدة، ويقوم هذا التعريف وفق (IFRS) على المبادئ الرئيسة الآتية: (IFRS,2016:3).

١. السعر: عرض المعيار (IFRS 13) بأن القيمة العادلة هي السعر الذي سوف يستلم من بيع أصل أو سيتم دفعه لتحويل إلتزام بمعاملة منتظمة في السوق الرئيسة بتاريخ القياس في ظروف السوق الحالي، دون الأخذ بنظر الاعتبار عما إذا كان ذلك السعر يمكن رصده بشكل مباشر أو أنه مقدّر باستخدام أسلوب تقييم آخر.

٢. المعاملة المنتظمة: القياس بالقيمة العادلة يفترض أن يكون الأصل أو إلتزام متكون من معاملة مبادلة منتظمة في ظروف إعتيادية بين المشاركين في السوق لبيع الأصل أو لتحويل إلتزام بتاريخ القياس وفي ظروف السوق الحالي، وأن الفكرة من المعاملة المنتظمة تلغي التغيرات التي تحدث في ظل الظروف غير الأعتيادية مثل الإكراه (Supramanyam & Wild,2009:100).

٣. السوق: يفترض القياس بالقيمة العادلة أن معاملة تحويل إلتزام أو بيع الأصل تجري في السوق الرئيسي للأصل أو إلتزام، وفي حال لا وجود لسوق رئيسي يجري اختيار السوق الأكثر ملائمة للأصل أو إلتزام.

٤. المشاركون في السوق: (Market Participants) المشاركون في السوق هم البائعون والمشترون في السوق الرئيسة أو الاسواق التي تكون سوق الأكثر ملائمة للأصل أو الإلتزام.

ثالثاً: مميزات القيمة العادلة:

ومن مزايا القيمة العادلة الآتي: (Supramanyam & Wild,2009:103)

١. تعكس المعلومات الحالية: لا أحد ينكر بأن القياس بالقيمة العادلة يعكس المعلومات الحالية الخاصة بقيمة الأصول وإلتزامات بقائمة المركز المالي، وعلى العكس من ذلك يمكن أن تكون المعلومات الخاصة بالتكاليف التاريخية قديمة، لذا يقال أن القياس بالقيمة العادلة أكثر ملائمة لإتخاذ القرارات.
٢. المقارنة: بسبب الاتساق في الطريقة التي تقاس بها الأصول وإلتزامات، فالقياس بالقيمة العادلة سوف تحسن المقارنة، أي القدرة على مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة.
٣. الابتعاد عن التحفظ والتحيز: أن القياس بالقيمة العادلة يعمل على التخلص من التحفظ الذي يوجد في المحاسبة لتحسين الموثوقية، وهذا ما يعني بالإبلاغ عن المعلومات دون أي تحيز.

رابعاً: سلبيات القيمة العادلة:

على الرغم من مزايا القيمة العادلة اشرت عليها سلبيات عديدة منها: (جعارات، 2006: 13) (صلاح، 2008: 116-117)، (النجار، 2013: 469)

النقدية يكون في المقابل كلفة الأصل الجديد هي سعر البيع الحالي للأصل الذي تم التخلي عنه، بدلاً من قيمته الدفترية (Hendriksen,1982:489).

١. مبررات تطبيق الكلفة التاريخية: تناول الكتاب والباحثون مبررات عدة لتبني القياس بالكلفة التاريخية منها:

أ. إنَّ الكلفة التاريخية هي طريقة معتادة للتوصل إلى تقدير كمي مقبول من الناحية الموضوعية لقيمة ذلك الحدث الاقتصادي، وتتميز على أي نظام آخر في أنها بسيطة وموضوعية نسبياً، وهي تعزز من مصداقية القياس. (Britton&Waterston,2010:59-61)

ب. أنها طريقة أسهل وأقل كلفة من أغلب الطرق الأخرى، لأنها تستخدم المعلومات التي جرى تسجيلها بالفعل ولا تترتب عنها تقديرات مكلفة، إذ اقترح في الإطار الفكري للمحاسبة المالية أن يكون المنظّمون على دراية من الكلفة عند القياس ليضمن عدم تجاوزها المنافع التي تعود على المستفيدين (Alexander&Nobes,2010:155).

ج. يتعين على المنشأة تسجيل الأصول والخدمات بكلفة إقتنائها والمبلغ المدفوع لها، لأنها أكثر المعلومات مصداقية، فالكلفة التاريخية تسجل بسعر شراء الأصل ولا تستند إلى التقديرات اللاحقة لتقدير قيمة الأصل، لأن مختلف المقيمين سيقترحون تقديرات مختلفة للقيمة السوقية الحالية للأصل، ومن الصعب التحقق من القيمة السوقية بسبب تغييرها بسهولة (Schoenebeck & Holtzman,2013:7).

د. تنتج الكلفة التاريخية معلومات هامة عن التدفقات النقدية لأنها تمثل النقد أو ما يعادل النقد المدفوع لأي أصل أو المستلمة مقابل تحمل الالتزامات على الغير، وأن التقييم التاريخي للكلفة هو نتيجة معاملة مبادلة بين طرفين مستقلين، فقيمة التبادل المتفق عليها موضوعية ويمكن التحقق منها (Spiceland,2013:29).

٢. الانتقادات الموجهة للقياس بالكلفة التاريخية: (Melville,2017:273-279)، (سارة، ٢٠١٥:٣).

أ. لا يكشف القياس بالكلفة التاريخية عن المكاسب والخسائر المتعلقة بالنقدية في فترة التضخم تفقد المنشأة القدرة الشرائية من خلال الإحتفاظ بالأصول النقدية ولكنها تكسب القوة الشرائية من خلال الإحتفاظ بالالتزامات النقدية، غير أن المكاسب والخسائر لا تظهر على الإطلاق في قوائمها المالية.

ب. إن القياس المحاسبي على وفق الكلفة التاريخية لا يصلح أن يكون أساساً مناسباً للقياس لأنه لا يعد قادراً على ان يعطي معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات والتي تحتاجها الأطراف المختلفة المستخدمة لها، فمن الضروري البحث عن مقاييس بخلاف القياس بالكلفة التاريخية حتى وأن تتطلب الأمر التنازل عن الموضوعية بمعناها التقليدي (يونس، ٢٠١١:٢٠).

ج. التحليل المالي الذي يطلبه المستثمرون لمعرفة وضع المنشأة لا يكون ذو فائدة كبيرة إذا لم تكن الأرقام المحاسبية تعكس ما عليه الواقع، وأن معظم القطاعات كقطاع المصارف تحتاج إلى بيانات ومعلومات متجددة ومتفقة مع السوق وهذا لا يتطابق عند تطبيق القياس بالكلفة التاريخية.

الاستطلاعي التحليلي من خلال الاستبانة.	منهج البحث
التعرف على مدى إمكانية حصول المستثمرين على المعلومات المالية وغير المالية اللازمة عن الشركة.	هدف البحث
أهمية الشفافية والإفصاح للشركات لتساعد المستثمرين في الحصول على المعلومات.	أهمية البحث
وأظهرت درجات الإفصاح ومستوى الشفافية في شركات الدول المتطورة ارتفاع في مستويات الشفافية والإفصاح من الدول النامية، وأظهرت واقع الشركات بالبلدان النامية مؤشرات ضعف خاصة في مجال المعلومات غير المالية.	نتائج البحث
اختبار شفافية وإفصاح الشركات في الاسواق الدول النامية والمتطورة.	مجال الاستفادة

ثالثاً: موقع البحث الحالي من الأبحاث السابقة:

نجد الأبحاث السابقة ركزت على احد متغيري البحث إذ أهتمت بقياس القيمة العادلة وملائمة المعلومات لتحقيق متطلبات متخذو القرارات في المصارف التجارية، وأهتمت بشرح طرق القياس بالقيمة العادلة للأصول والالتزامات وتحديد أفضل مقياس لقياس الأصول والالتزامات المالية، وركزت على قياس مستوى الشفافية للتقارير المالية باستخدام مقياس (S&P).

ويتميز البحث الحالي عن الأبحاث السابقة، بمعالجة متغيرين لم يجز معالجتهما سوياً إذ تناولت بعض الأبحاث السابقة القياس بالقيمة العادلة من دون ربطها بالشفافية أو الشفافية من دون ربطها بالقياس القيمة العادلة، إذ حرص البحث على معالجتهما معا وربطهما باستخدام طرق القياس بالقيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وقياس مستوى الشفافية ليحقق درجة عالية من الموثوقية، ومقارنة مستوى الشفافية عند استخدام القياس بالقيمة العادلة مع مستوى الشفافية عند استخدام القياس بالكلفة التاريخية، لأن القياس بالقيمة العادلة يُنتج قوائم مالية تعبر عن القيمة الحقيقية للمنشأة، كونه الأسلوب الأفضل من بين طرق القياس الأخرى، واختيار القياس الأكثر ملائمة في تطبيق القياس بالقيمة العادلة لتحسن مستوى عالٍ من الشفافية باستخدام أفضل مقاييس للشفافية (S&P).

المبحث الثاني: القياس بالكلفة التاريخية والقيمة العادلة

يتضمن هذا المبحث عرضاً لمفهوم القياس بالكلفة التاريخية والقياس بالقيمة العادلة وتوضيحاً لعلاقتها ومميزاتها وسلبياتها وكالآتي:

أولاً: الكلفة التاريخية:

تعرف بأنها السعر الإجمالي الذي تدفعه المنشأة للحصول على ملكية واستخدام أصل معين، بما في ذلك جميع المصاريف اللازمة للحصول على الأصل لحين استخدامه من المنشأة، وعندما تقدم الأصول غير

عنوان البحث	تقييم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية للمصارف العراقية الخاصة وانعكاسها على القيمة السوقية للأسهم
عينة البحث	21 مصرفاً عراقياً.
نوع البحث	رسالة ماستر/ المحاسبة/ جامعة بغداد
منهج البحث	الاستطلاعي والتحليلي (الاستبانة).
هدف البحث	معرفة دور الشفافية في الإفصاح المحاسبي في تحسين قدرة التنبؤ والكشف عن قدرة الشفافية في جذب الاستثمار وتوضيح إن الشفافية ليست بديلاً عن الإفصاح المحاسبي بل مضموناً له ومدى الالتزام بالمعايير المحاسبية الحديثة الخاصة بالإفصاح، وتضمن أيضاً قياس درجة الشفافية في الإفصاح للمصارف العراقية.
أهمية البحث	أهمية المعلومات النوعية والمستقبلية و تأثيرها في القرارات باعتبارها معلومات تقديرية يتم اعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل فالمستثمرين لا يقتصرون على معلومات حالية أو تاريخية بل يحتاجون الى معلومات مستقبلية بسبب توفيرها الخصائص النوعية للمعلومات.
نتائج البحث	الشفافية ليست بديلاً عن الإفصاح بل مضموناً له، والشفافية تزيد من جودة المعلومات، التاكيد من وجود نقص تشريعي محاسبي في العراق وبالأخص بمعايير القيمة العادلة والشفافية، وتحذ الشفافية من الاختلاف وعدم التماثل بالمعلومات، فغياب الشفافية يسبب الرفع المصطنع للأسعار الأسهم، فهي تطمئن المستثمرين في الحصول على حقوقهم.
مجال الاستفادة	مقياس (S&P) للشفافية.

ب. أبحاث أجنبية: تناولت الأبحاث الأجنبية الخاصة بالشفافية الآتي:

بحث (Hajian & Rostami, 2014)	
عنوان البحث	Transparency and disclosure indices in emerging market مؤشرات الشفافية والإفصاح في الأسواق الناشئة
عينة البحث	عينة من الشركات المدرجة في الأسواق الناشئة.
نوع البحث	بحث منشور.

الأردني، بالإضافة الى ذلك لم تهتم الجهات المسؤولة بتدقيق الإبلاغ المالي للبنوك للتأكد من كفاية الإفصاح الذي توفره والمتعلق بالقيمة العادلة للمستخدمين.	
في الجانب النظري، الخاص بقياس القيمة العادلة.	مجال الاستفادة

ب. أبحاث أجنبية: ومن الأبحاث الأجنبية التي تناولت القيمة العادلة الآتي:

بحث (Hodder, et al, 2014)	
عنوان البحث	Fair Value Measurement in Financial Reporting قياس القيمة العادلة في التقارير المالية
عينة البحث	بحث نظري تجريبي.
نوع البحث	منشور.
منهج البحث	المنهج الاستقرائي.
هدف البحث	مناقشة القضايا العملية والمفاهيمية المتعلقة بقياس القيمة العادلة في التقارير المالية وتقييم بعض جوانب تصميم البحوث في البحوث التجريبية التي تحقق في خصائص المعلومات لقياس القيمة العادلة، سواء بالمعنى المطلق أو بالمقارنة مع غيرها من قواعد القياس.
أهمية البحث	التعرف على القضايا المفاهيمية والعملية الخاصة بقياس القيمة العادلة في التقارير المالية، من خلال استخدام أمثلة من الدراسات، لمساعدة الباحثين وغيرهم في فهم أفضل لقياس القيمة العادلة في سياق الأطر المفاهيمية وفقاً لـ (FASB) والاتحاد الدولي للمحاسبين الماليين، والإرشادات الرسمية القائمة، وفي تقييم البحوث الخاصة بقياس القيمة العادلة.
نتائج البحث	أن الأولوية المفاهيمية في تحديد الأصول والالتزامات مستقلة عن طرق القياس كانت بالقيمة العادلة أو الكلفة التاريخية أو بعض قواعد القياس الأخرى، وأن خصائص المعلومات المتعلقة بقياس القيمة العادلة تميزها من طرق القياس الأخرى، وأن تطبيق القياس على وفق القيمة العادلة والإفصاح عنها قد ارتفع بشكل واضح خلال العقدين الأخيرين.
مجال الاستفادة	الجانب النظري بخصوص المعلومات التي تقدمها المنشآت عند تطبيق القياس القيمة العادلة.

٢. أبحاث تناولت الشفافية: تتناول الأبحاث السابقة الخاصة بالشفافية نوعين من الأبحاث العربية

والأجنبية:

أ. أبحاث عربية: من الأبحاث العربية التي تناولت الشفافية (Transparency) الأبحاث الآتية

بحث (فتح الله، 2014)

السنوية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة والمدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، ولأهمية القطاع المصرفي عن القطاعات الأخرى

ب. الحدود الزمنية للبحث: تضمنت فترة البحث القوائم والكشوفات والتقارير المالية لعينة البحث اقتصر على مصرفي من المصارف التجارية العراقية (مصرف التجاري العراقي ومصرف العراقي للتجارة) لعام (٢٠١٥، ٢٠١٦)، لوجود الكشوفات في موقع سوق العراق للاوراق المالية، وبالإمكان الرجوع إلى تلك البيانات عند الحاجة

ج. طبقا القياس بالقيمة العادلة على وفق (IFRS) للمرة الأولى في عام (٢٠١٦)، بالإضافة الى القدرة على مقارنة مستوى الشفافية لعام (٢٠١٥) التي طبقت القياس بالكلفة التاريخية وبين مستوى الشفافية لعام (٢٠١٦).

ثانياً: أبحاث سابقة:

وتقسم على قسمين الأول الأبحاث السابقة الخاصة بالقيمة العادلة والثاني بالشفافية وكالاتي:
١. أبحاث القيمة العادلة: تتناول القيمة العادلة نوعان من الأبحاث العربية والأبحاث الاجنبية وكالاتي:

أ. أبحاث عربية: من الأبحاث العربية التي تخص القيمة العادلة:

بحث (الطرايرة، 2005)	
عنوان البحث	التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن.
عينة البحث	عينة من المصارف الاردنية البالغ عددها (15) مصرف.
نوع البحث	اطروحة منشورة- جامعة عمان.
منهج البحث	تحليلي من خلال تحليل الإبلاغ المالي لسنتي (2001-2002)
هدف البحث	معرفة قواعد الإفصاح الخاصة بالقيمة العادلة التي تضمنتها معايير المحاسبة الدولية والتي تطبق على العينة.
أهمية البحث	إقتراح نموذج للإفصاح عن معلومات أخرى تتعلق بالقيمة العادلة.
نتائج البحث	المصارف الاردنية ملتزمة بإعداد الإبلاغ المالي السنوي وفقاً للنماذج المعتمدة من البنك المركزي الاردني بغض النظر عن اتباع بعض قواعد الإفصاح الخاصة بالقيمة العادلة التي تقتضيها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لعدم الاشارة إليها في نماذج البنك المركزي

ب. التعرف على العلاقة بين طرق القياس المحاسبي وشفافية القوائم المالية واثرها في توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

٣. أهمية البحث: من أهم النقاط الخاصة بالأهمية هي:

أ. القياس بالقيمة العادلة موضوع من المواضيع الحديثة، والذي يعد من المفاهيم التي تعبر عن قيمة عناصر القوائم المالية بمصدقية وعدالة، إذ يعد هذا المفهوم بحاجة إلى توضيح أكثر، وبالأخص عند توضيح كيف يجري تطبيقه في بيئات سياسية وإقتصادية وإجتماعية مختلفة كالبينة العراقية.

ب. بيان آلية القياس بالقيمة العادلة وإمكانية تطبيقها في البيئة العراقية على وفق الطرق والأساليب التي طرحتها معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

ج. اعتماد مقياس (S&P) للشفافية وتوضيح أثر نتائجه بما يوفر التعرف على مستوى شفافية الإبلاغ المالي عند القياس بالقيمة العادلة ومقارنتها بمستوى الشفافية عند القياس بالكلفة التاريخية، والذي بدوره يقرر مستوى الثقة بالقوائم المالية التي تعدها المنشآت العراقية على وفق كل طريقة.

٤. فرضية البحث: يستند البحث إلى فرض رئيس "أن القياس بالقيمة العادلة في القوائم المالية من شأنه أن يحسن شفافية الإبلاغ المالية"، أم لا يوجد دور للقيمة العادلة في تحسين متطلبات شفافية الإبلاغ المالي. ٥. أسلوب البحث: اعتمد الباحثان الأسلوب التحليلي ودراسة الحالة في الجانب العملي والجانب النظري وكالاتي:

أ. الجانب النظري: أُتبع الباحثان المدخل التحليلي من خلال الاستعانة بالمصادر وتحليلها والوقوف على متغيرات البحث.

ب. الجانب العملي: أُتبع الباحثان مدخل دراسة الحالة لاثبات الفرضية وتحقيق النتائج، إذ اعتمد الأتي:

١. القياس بالقيمة العادلة: طبقت أساليب القياس بالقيمة العادلة على وفق معيار المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS13).

٢. قياس شفافية القوائم المالية: لقياس الشفافية طبق مقياس (S&P) لتحديد شفافية القوائم عند تطبيق القياس على أساس الكلفة التاريخية، ومقارنتها بمستوى الشفافية عند تطبيق القياس بالقيمة العادلة.

٦. وسائل جمع البيانات: اعتمد الباحثان عند جمع البيانات والمعلومات لاكمال البحث على جانبين:

أ. الجانب النظري: اعتمدت الأدبيات والمراجع العربية والأجنبية من اطاريح ورسائل وكتب وبحوث ودوريات بالإضافة إلى ما منشور في شبكة الانترنت من مستجدات.

ب. الجانب العملي: جرى الاعتماد في إثبات فرضية البحث على التقارير السنوية والكشوفات لمصري تجارين التي عدت مصدراً للبيانات لاحتوائها على معلومات حقيقية تعمل على اثبات فرضية البحث وقياس القيمة العادلة، واستخدم مقياس (S&P) في قياس مستوى شفافية القوائم المالية.

٧. حدود البحث: وتنقسم على الآتي:

أ. الحدود المكانية للبحث: مصرفاً (التجاري العراقي، العراقي للتجارة) التجاريين المدرجين في سوق العراق للأوراق المالية لقياس مستوى الشفافية، وجرى اختيار هذين المصرفين لتوفر التقارير المالية

المقدمة

اهتم البحث بأحد المشكلات المتعلقة في القياس المحاسبي، واختيار القياس المحاسبي الملائم عند تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي المحدث، ومن طرق القياس التي فضلت عند المختصين بصياغة معايير المحاسبة والإبلاغ المالي والمهنيين معاً، القياس بالقيمة العادلة، إذ يمكن النظر إلى القياس بالكلفة التاريخية أنها تترجم الأحداث الاقتصادية بمصدقية أكثر مقارنة بالقياس بالقيمة العادلة، ومن جانب آخر ينظر إلى المعلومات التي يقدمها القياس بالقيمة العادلة في وقت تقديم المعلومات أنها أكثر ملائمة، بمعنى أنها تقدم معلومات مالية أكثر شفافية، وبسبب عدم إمكانية الاستغناء عن خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق، تم أعداد معيار بخصوص القياس بالقيمة العادلة على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS 13) يتضمن معلومات تحقق فيها خاصية الملائمة وخاصية التمثيل الصادق بالإضافة إلى أنها تعكس الوضع الحالي والحقيقي للمنشأة، أن القياس بالقيمة العادلة يعمل على تحقيق أهداف القوائم المالية وهو توفير معلومات محاسبية تحقق الفائدة للمستفيدين لاتصافها بالملائمة والمصدقية بشكل يرفع من مستوى شفافية القوائم المالية، ويتضمن البحث خمسة مباحث، الأول منهجية البحث والأبحاث السابقة، أما الثاني فقد اخص بالقياس الكلفة التاريخية والقيمة العادلة، أما الثالث فقد اهتم بمفهوم الشفافية ومقاييسها، أما الجانب التطبيقي فقد تضمن بالمبحث الرابع الذي تناول فيه مدى تحسن متطلبات الشفافية على وفق القياس بالقيمة العادلة، أما المبحث الخامس فقد تناول الاستنتاجات والتوصيات التي جرى التوصل إليها.

المبحث الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة

يتضمن المبحث استعراض لمنهجية البحث وأهم الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات البحث وكالاتي:

أولاً: منهجية البحث:

تتكون منهجية البحث من الفقرات الآتية:

١. مشكلة البحث: إنَّ تطبيق أي سياسة محاسبية تقف في طريقها عوائق عدة تقلل من قدرتها على تحقيق أهدافها، لذلك واجه القياس بالقيمة العادلة انتقادات من مؤيدي الكلفة التاريخية من جانب آخر فأن تطبيق الشفافية يتطلب أساليب وطرق تقوي هذا التطبيق، ويمكن ان نلخص المشكلة بالاتي:

- أ. هل أن القياس بالقيمة العادلة يوفر قوائم مالية أكثر مصداقية وملائمة للأحداث الاقتصادية؟
- ب. هل أن القياس بالقيمة العادلة يحقق مستوى أفضل في شفافية القوائم المالية؟
٢. هدف البحث: يهدف البحث بشكل رئيس في توضيح أثر القياس بالقيمة العادلة في تحسين شفافية الإبلاغ المالي وإمكانية تطبيق هذا القياس في المنشآت العراقية، ويتفرع منه فرعين:
 - أ. معرفة مفهوم القيمة العادلة وكيفية قياسها والمشاكل عند تطبيقها.

الدولية، وأن أساس المفاضلة بينه وبين القياس على أساس الكلفة التاريخية هو تحقيق القدر المطلوب من خاصية الملائمة والتمثيل الصادق، وأهم ما يوصي به الباحثان ان تطبيق القياس بالقيمة العادلة يوفر مستوى أعلى من الشفافية مقارنة بالقياس على وفق الكلفة التاريخية وعلى وفق مقياس (S&P)، وقياس شفافية الإبلاغ المالي على وفق المقياس العالمي (S&P) أو اعتماد مؤشر عراقي يتلاءم مع البيئة العراقية سنوياً من هيئة الأوراق المالية يساعد في خدمة متطلبات المستثمرين.

الكلمات المفتاحية : القيمة العادلة – شفافية الإبلاغ المالي – القياس المحاسبي

Abstract

Accounting measurement methods have Multiply, Which Translated the financial events over time and in order to unify these methods in the form of agreed models. The (IFRS) has been concerned in supporting measurement methods by providing a measure achieving of Relevance, and Faithful Re Representation and improves transparency in financial reporting. It aims of the Research is to clarify the impact of applying measurement at fair value in achieving financial reporting transparency and its applicability in the Iraqi companies. The importance of the research Returns from the importance of measurement at fair value as a subject of modern topics and measurement. The research was based on the Hypothesis that the application of measurement at fair value of that measurement in the financial statements improves a high level of transparency of financial reporting. This is achieved by comparing the measurement application at fair value In the research sample (Commercial Bank of Iraq and Trade Bank of Iraq) with the application of historical cost measurement, the level of transparency in the financial statements was increased. The most important results were obtained. The level of transparency of the financial statements when Selection the measurement at fair value is Height than the level of transparency when Selection the measurement at Historical cost, and fair value measurement improves compared to the financial statements of various financial units being supported by the application of international accounting standards and financial reporting, and the basis of differentiation between them and the measurement of historical cost is to achieve the The required saucepan of Relevance and Faithful Re Representation The most important thing that the researchers recommend is that applying the measurement at a fair value provides a higher level of transparency compared to the measurement according to the historical cost and according to the scale of (S&P), and measuring the transparency of financial reporting according to the global standard (S&P) or adopting an Iraqi index that fits with the Iraqi environment annually from a body Securities help serve the requirements of investors.

القيمة العادلة ودورها في تحسين متطلبات شفافية الإبلاغ المالي الدولية

Fair value and its role in improving the requirements for transparency of international financial reporting

أ.م.د. اسعد محمد علي وهاب^(١)

Ass.Prof.Dr.Asaad Mohammed Ali Wahhab

Ass. Mohammed Salman Dawood

م.م. محمد سلمان داود^(٢)

المستخلص

تنوعت طرق القياس المحاسبي، التي تترجم الأحداث المالية على مر الاوقات ومن اجل توحيد هذه الطرق، وضع نماذج اتفق عليها، أهتمت مجلس معايير المحاسبة والإبلاغ المالي بدعم طرق القياس من خلال توفير مقياس يتسم بالملائمة والتمثيل الصادق ويحسن شفافية الإبلاغ المالي وهو القياس بالقيمة العادلة، ويهدف البحث إلى بيان أثر تطبيق هذا القياس في تحسين شفافية الإبلاغ المالي وتطبيقه في الشركات العراقية، وترجع أهمية البحث من أهمية القياس بالقيمة العادلة كونه أصبح موضوعاً من المواضيع الحديثة وقياسه للشفافية التي تعد الشغل الرئيس للمستفيدين عن طريق تطبيق احد المقاييس وهو مقياس (S&P)، وان فرض البحث الرئيس "أن تطبيق القياس بالقيمة العادلة في القوائم المالية يحسن من مستوى شفافية الإبلاغ المالي، وتحقق هذا الفرض من خلال مقارنة تطبيق القياس بالقيمة العادلة في عينة البحث (مصرف التجاري العراقي والعراقي للتجارة) مع تطبيق القياس بالكلفة التاريخية، فقد تبين ارتفاع مستوى الشفافية في القوائم المالية، وتم التوصل إلى أهم النتائج، ان مستوى شفافية القوائم المالية عند اختيار القياس بالقيمة العادلة ارتفع عن مستوى الشفافية عند اختيار القياس بالكلفة التاريخية، وأن القياس بالقيمة العادلة يساعد في مقارنة القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة لانه مدعم بتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي

^١ - كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء.

^٢ - كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء.

٣٠. القهيوي، د. ليث عبد الله، الوادي، بلال محمد، " المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية "، الأردن، ٢٠٠٨.
٣١. مناور حداد، " دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة "، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر، ١٧-١٨ ابريل، ٢٠٠٦.
٣٢. منظمة العمل الدولية على الموقع الإلكتروني www.ilo.org.
٣٣. النعيمي، عدنان تايه، الخرسة، ياسين كاسب، " اساسيات في الادارة المالية "، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، ط١، ٢٠٠٧.
٣٤. هلال ادريس مجيد، معن ثابت عارف، " دور حاضنات الاعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة "، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر، ١٧-١٨ ابريل، ٢٠٠٦.
35. Berk Jonathan, De Marzo peter et autres, " Finance dentreprise ", pearson Education France, 2010.
36. Chantal Bruneau, " le credit bail mobilier ", Banque editeur, paris, 2002.
37. Farouk Bouyakoub, " l entreprise et le financement bancaire ", Edition, casbah, Alger, 2008.
38. Josette Peyrard, " Gestion financiere international ", edition Vuibert, paris, 2007.
39. Luc Bernet, Rolande, " Principes de techniques bancaires ", 20 Ed, Dunod, paris, 2005.
40. Luc Bernet, Rolande, " Principes de techniques bancaires ", 20 Ed, Dunod, paris, 2005.
41. Pascal philipposian, " Le credit-bail et le leasing (outils de financements locatifs) ", sefi, 2006, montreal (Quebec).

- أثر التمويل التجاري في دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة وتطويرها- السعودية حالة دراسية للمدة (٢٠١٦-٢٠١٨)
١٤. الحناوي، محمد صالح وآخرون، "الإدارة المالية والتمويل"، الدار الجامعية للطبع والنشر، الاسكندرية، مصر، ٢٠١١.
١٥. الحضيبي، محسن احمد، "البنوك الإسلامية"، إيتراك للنشر والتوزيع، ط٣، القاهرة. مصر، ٢٠٠٧.
١٦. د. حسين رحيم، "ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ٨-٩ ابريل ٢٠٠٢، الجزائر.
١٧. رابح خوني، رقية حساني، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.
١٨. السعيد، انور سلطان محمد، "إدارة البنوك"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٦.
١٩. السعيد، بريش، "مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية وعلوم التسيير"، مجلة العلوم الانسانية، دار الهدى للطبع والسحب، العدد ١٢، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠٠٧.
٢٠. سليمة، غدير احمد، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٧.
٢١. شيحة، مصطفى رشدي، "البناء الاقتصادي للمشروع"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ١٩٩٤.
٢٢. شيحة، مصطفى رشدي، "النقد: المصارف والائتمان"، الدار الجامعية الحديثة، ط١، الاسكندرية، مصر، ١٩٩٩.
٢٣. الصوص، سمير زهير، "بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال التنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، الاردن، عمان، ٢٠١٠.
- <https://arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/94282>
٢٤. طالي، خالد، "دور القرض التجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري القسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١١.
٢٥. عبد اللطيف، احمد سعد، "التأجير التمويلي، سلسلة مراجع المدير المالي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٠.
٢٦. العطية، ماجد، "إدارة المشروعات الصغيرة"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٢.
٢٧. عمر صخري، "مبادئ الاقتصاد الوحدوي" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٤.
٢٨. عوض الله، صفوت عبد السلام، "اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية"، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٦.
٢٩. قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات المتوسطة الصغيرة (تجارب دول)
- www.mfti.gov.eg/lsm/testz.htm

٢. ضرورة العمل على توسيع وانتشار ثقافة التمويل الايجاري بين اوساط المستثمرين العراقيين عن طريق الترويج في كافة وسائل الاعلام او المشاركة في الندوات والحلقات الاقتصادية الدولية والمحلية.
٣. تقديم الدعم الحكومي للمشاريع المتوسطة والصغيرة عن طريق تسهيل الاجراءات الروتينية وتقديم المساعدات لها لما لها من دور بارز في تحسين النشاط الاقتصادي وانخفاض في معدلات البطالة.
٤. تكيف النظام المصرفي في العراق مع المتطلبات والاحتياجات في الوقت الحالي والعمل على تطوير الاساليب والادوات الائتمانية (التمويلية) بما يتناسب مع طبيعة وانشطة المشاريع المتوسطة والصغيرة.
٥. ضرورة تشريع قوانين تعمل على منح مميزات وتسهيلات للمؤسسات المالية التي تعمل وفق صيغة التمويل الايجاري كونه احد مصادر التمويل المهمة التي تساهم في دعم وتطوير المشاريع المتوسطة والصغيرة بعد وضع تشريعات تنظم المعايير المحاسبية المناسبة وضمن اطار معايير المحاسبة الدولية.

المصادر:

١. الأسرج، حسين عبد المطلب، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية"، مصر، ٢٠١٠، وزارة التجارة والصناعة المصرية بحث منشور على الموقع التالي <http://www.academia.edu/690993/>.
٢. اندراوس، عاطف وليم، "التمويل والادارة المالية للمؤسسات"، دار الفكر الجامعي، مصر، ٢٠٠٨.
٣. البلتاجي، محمد، "دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشأة الصغيرة والمتوسطة"، المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، من (٢٩-٣١) / ٥ / ٢٠٠٥.
٤. التقرير السنوي للجهاز المركزي للإحصاء / العراقي ٢٠١٦.
٥. التقرير السنوي للجهاز المركزي للإحصاء / العراقي ٢٠١٧.
٦. التقرير السنوي للجهاز المركزي للإحصاء / العراقي ٢٠١٨.
٧. التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء / المملكة العربية السعودية ٢٠١٦.
٨. التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء / المملكة العربية السعودية ٢٠١٧.
٩. التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء / المملكة العربية السعودية ٢٠١٨.
١٠. جمال بالخطاب، "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر، ١٧-١٨ ابريل، ٢٠٠٦.
١١. جميل، ابراهيم مروان، "اسباب فشل المشاريع الصغيرة"، ٢٠٠٧: ص ٤٠، متاح على الشبكة الالكترونية: www.minshawi.com.
١٢. حسان، خضر، "تنمية المشاريع الصغيرة"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٧.
١٣. الحمزاوي، محمد كمال خليل، "اقتصاديات الائتمان المصرفي"، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ط ٣، ٢٠٠٠.

أثر التمويل التجاري في دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة وتطويرها- السعودية حالة دراسية للمدة (٢٠١٦-٢٠١٨)

١. بلغت قيمة (a) (5078216873.61)، وهذا يعني ان حجم المشاريع المتوسطة والصغيرة Y يساوي (5078216873.61) ريال سعودي إذا كانت مساهمة التمويل التجاري (X) تساوي صفراً.
٢. بلغت قيمة (b) (5.090)، وهذا يعني ان تغير مساهمة التمويل التجاري (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم المشاريع المتوسطة والصغيرة Y بمقدار (5.090).
٣. ان معادلة الانحدار التقديرية ($y = 5078216873.61 + 5.090X$) تفسر ما مقدار (81.3%) فقط من العلاقة بين حجم المشاريع المتوسطة والصغيرة (Y) و متغير التمويل التجاري (X_1)، وهي نسبة جيد جداً يمكن الاعتماد عليها بدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الأول والخاص برفض فرضية العدم $\{ \frac{0}{0} \} = \{ \frac{B1}{B2} \} = H\theta B$ هو مستوى الدلالة $(F) = 0.0000009$ ، وهذا ما يدعو الى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادهاً يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتمويل التجاري في حجم المشاريع المتوسطة والصغيرة في المملكة العربية السعودية، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

الاستنتاجات:

١. تعد المشاريع المتوسطة والصغيرة من افضل الوسائل التي تنعش الاقتصاد الوطني لأي بلد لما لها من مرونة عالية تجعلها قادرة على التوافق بين التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل وخلق الثروة وبالتالي إمكانية رفع القدرة التنافسية عن طريق طرح المنتجات في الاسواق العالمية في ظل اقتصاديات القلة.
٢. ان المزايا الخاصة بالتمويل التجاري جعلته اداة تمويلية تعمل على دعم وتطوير المشاريع المتوسطة والصغيرة التي تعاني من عسر مالي، اذ يسمح التمويل التجاري تحديث وتطوير الاصول الانتاجية للمشاريع المتوسطة والصغيرة بهدف دعم التنمية الاقتصادية للبلد.
٣. بينت نتائج التحليل المالي ان العراق يعمل على تنمية المشاريع المتوسطة والصغيرة في بيئة اكبر من المملكة العربية السعودية خلال السنوات الاخيرة.
٤. ان اغلب المؤشرات الخاصة بالمشاريع المتوسطة والصغيرة خلال مدة الدراسة كانت تأخذ باتجاه موجب وهذا ما يعني ان هذه المشاريع بدأت تأخذ اهتماماً أكبر.
٥. ان صيغة التمويل التجاري في تمويل اصول المشاريع المتوسطة والصغيرة في المملكة العربية السعودية تدعم هذه المشاريع وتعمل على تطويرها.
٦. لم تظهر بيانات رسمية في العراق عن التمويل التجاري، ما يعني عدم وجود تشريعات تنظم عمل صيغة التمويل هذه وهي أحد المشاكل التي طرحها البحث.
٧. رفض فرضية العدم H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 .

التوصيات:

١. ضرورة تشجيع المصارف العراقية والمؤسسات المالية المتخصصة وتحفيزها على زيادة العمل بهذه التقنية والعمل على فتح فروع خاصة بها.

حجم المشاريع المتوسطة والصغيرة Y					المتغير المعتمد المتغير المستقل
القرار	قيمة (t) الجدولية		دلالة T	قيمة (t) الحسوبة	R
رفض فرضية H0	2.326		0.000	12.159	0.902
	%99	درجة الثقة			
					التمويل التأجيري X

الجدول: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS_{V23}.
يتضح من ما سبق رفض فرضية العدم (H0) واعتماد الفرضية البديلة (H1) التي مفادها يوجد ارتباط ذو دلالة احصائية بين التمويل الائجاري والمشاريع المتوسطة والصغيرة.

ثالثاً: اختبار فرضية العدم H0 (تحليل أثر التمويل التأجيري في حجم المشاريع المتوسطة والصغيرة في السعودية)

H ₀ : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتمويل التأجيري في حجم المشاريع المتوسطة والصغيرة
H ₁ : يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتمويل التأجيري في حجم المشاريع المتوسطة والصغيرة

يوضح الجدول (3-4) نتائج علاقة اثر التمويل الائجاري (X) في حجم المشاريع المتوسطة والصغيرة (Y). ويمكن تفسير الأرقام الظاهرة في الجدول كالآتي:
ان معادلة الانحدار التقديرية

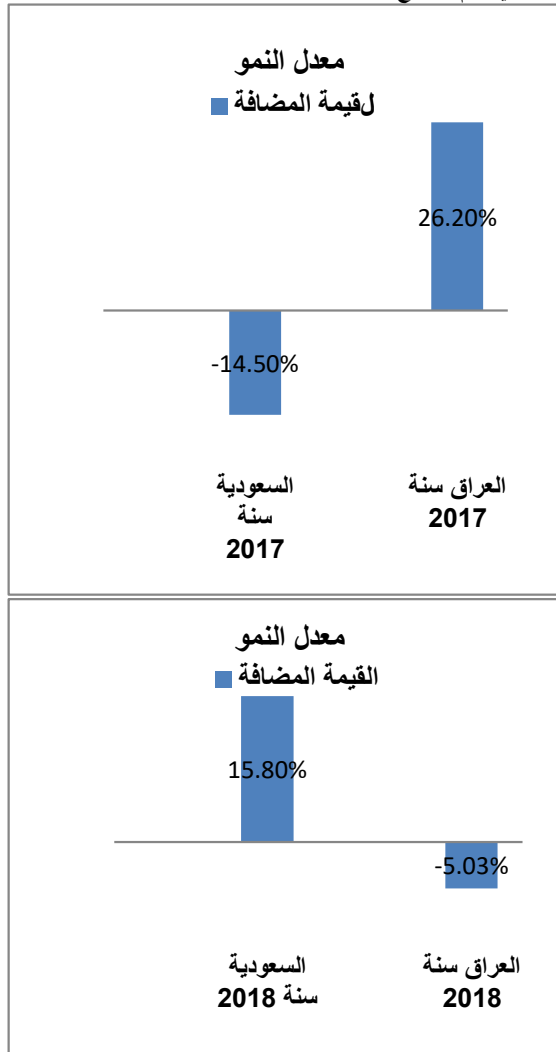
$$\hat{Y} = a + b(X)$$

$$\hat{Y} = 5078216873.61 + 5.090X$$

جدول (3-4) أثر التمويل التأجيري (X) في حجم المشاريع المتوسطة والصغيرة (Y) في المملكة العربية السعودية للمدة (2016-2018)

حجم المشاريع المتوسطة والصغيرة Y							المتغير المعتمد المتغير المستقل
القرار	قيمة (F) الجدولية		R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	A
رفض فرضية H0	2.34		% 81.3	0.000	147.848	5.090	5078216873.61
	% 99	درجة الثقة					
							التمويل التأجيري X

الجدول: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS_{V23}.

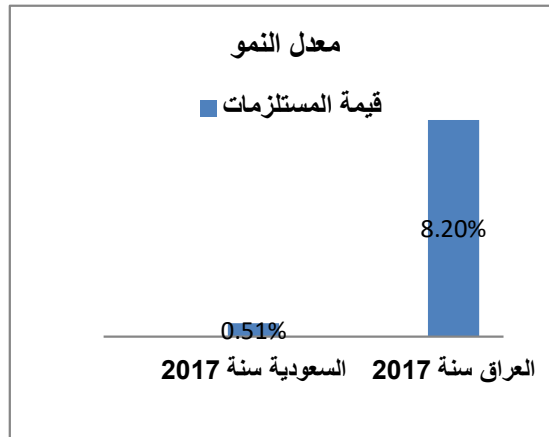
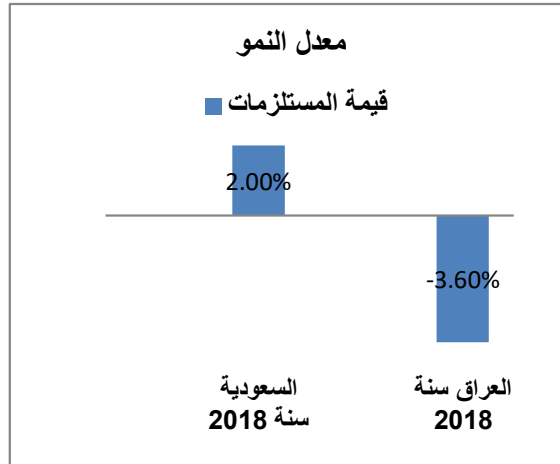


ثانياً: تحليل العلاقة بين التمويل التأجيري وحجم المشاريع المتوسطة والصغيرة

H_0 : لا توجد علاقة ذو دلالة احصائية بين التمويل التأجيري والمشاريع المتوسطة والصغيرة
 H_1 : توجد علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية بين التمويل التأجيري والمشاريع المتوسطة والصغيرة

يوضح الجدول (3-3) قيم معامل الارتباط بين المتغير التفسيري التمويل التأجيري (X) وبين المتغير الاستجابي حجم المشاريع المتوسطة والصغيرة (Y)، اذ يتبين من الجدول (3) ان قيم معاملات الارتباط بين المتغيرين هي موجبة وذات دلالة احصائية عند مستوى 1(%)، اذ بلغ معامل الارتباط (0.902) وهو ارتباط عالي وعليه تؤكد هذه النتائج العلاقة الايجابية والفاعلة بين صيغة التمويل التأجيري في تمويل اصول المشاريع المتوسطة والصغيرة في المملكة العربية السعودية.

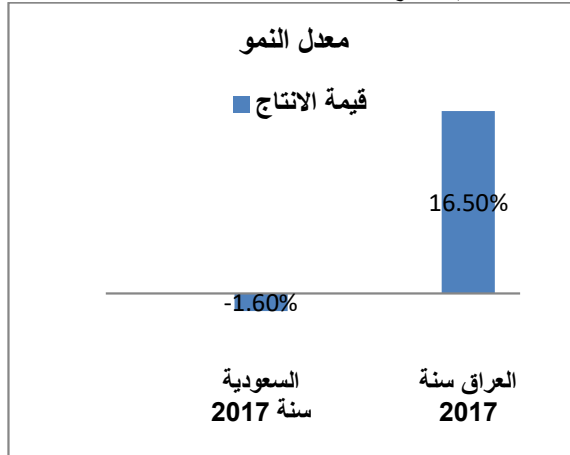
جدول (3-3) علاقة الارتباط بين التمويل التأجيري (X) و حجم المشاريع المتوسطة والصغيرة (Y) في المملكة العربية السعودية للمدة (2016-2018)



أما بخصوص القيمة المضافة اذ يبين الشكل (3-6)، أنه من حيث القيمة المضافة كانت نسبة التغير متفاوتة لكل من العراق والمملكة العربية السعودية اذ بلغت في العراق لعام 2017 (26.2%) و في المملكة العربية السعودية (14.5%-)، في حين انخفضت نسبة التغير لعام 2018 في العراق اذ بلغت (5.03%-) أما المملكة العربية السعودية اذ حققت نسبة نمو بلغت (15.8%) ما يعني تفاوت نسبة النمو في القيمة المضافة لكلا الدولتين وهذا يعود الى تفاوت نسبة النمو في قيمة المستلزمات للمشاريع المتوسطة والصغيرة (SMEs).

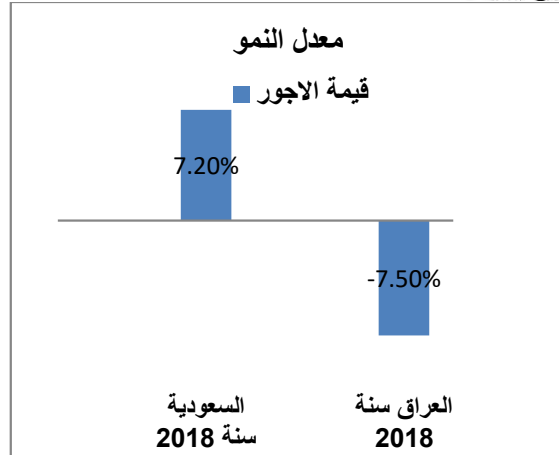
الشكل (3-6) (معدل النمو في قيمة المستلزمات في العراق والمملكة العربية السعودية لعامي 2017-2018).

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدولين (3-1) و (3-2).



الشكل (3-4) (معدل النمو في قيمة الانتاج في العراق والمملكة العربية السعودية لعامي 2017-2018). المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدولين (3-1) و(3-2). أما بخصوص قيمة المستلزمات اذ يبين الشكل (3-5)، أنه من حيث قيمة المستلزمات كانت نسبة التغير متفاوتة لكل من العراق والمملكة العربية السعودية اذ بلغت في العراق لعام 2017 (8.2%) و في المملكة العربية السعودية (0.51%)، في حين انخفضت نسبة التغير لعام 2018 في العراق اذ بلغت (3.6%) أما المملكة العربية السعودية اذ حققت نسبة نمو بلغت (2%) ما يعني تفاوت نسبة النمو في قيمة المستلزمات لكلا الدولتين وهذا يعود الى تفاوت نسبة النمو في قيمة الانتاج للمشاريع المتوسطة والصغيرة (SMEs). الشكل (3-5) (معدل النمو في قيمة المستلزمات في العراق والمملكة العربية السعودية لعامي 2017-2018).

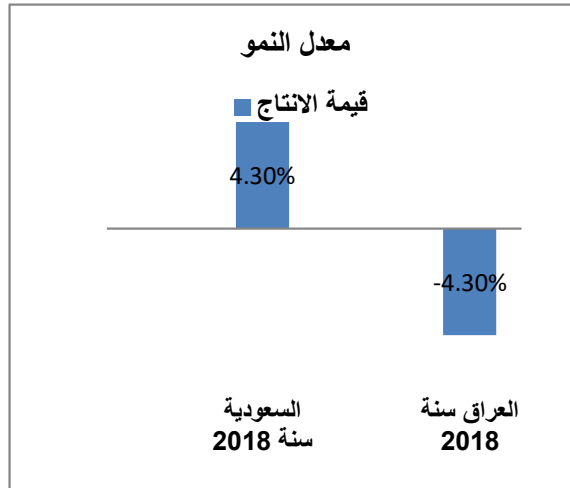
المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدولين (3-1) و(3-2).

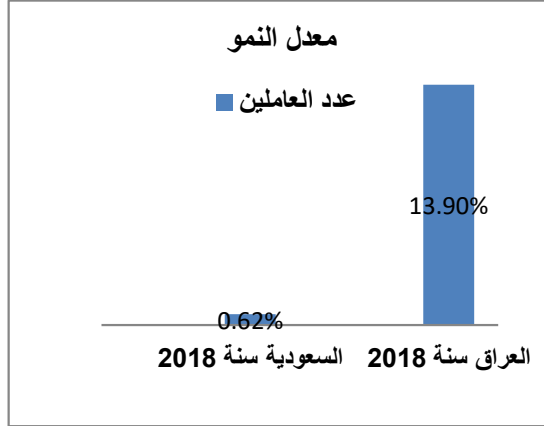


الشكل (3-3) (معدل النمو في قيمة الاجور في العراق والمملكة العربية السعودية لعامي 2017-2018).

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدولين (3-1) و (3-2).

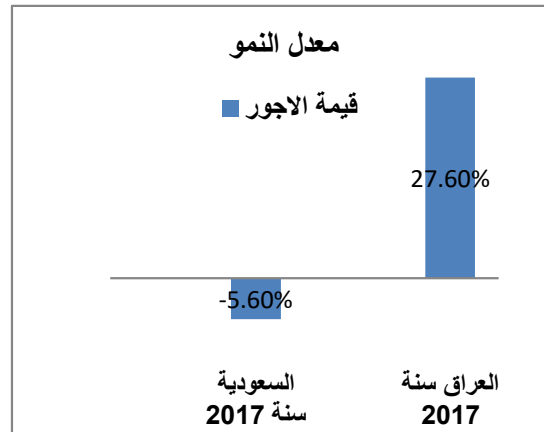
اما بخصوص قيمة الانتاج اذ يبين الشكل (3-4)، أنه من حيث قيمة الانتاج كانت نسبة التغير متفاوتة لكل من العراق والمملكة العربية السعودية اذ بلغت في العراق لعام 2017 (16.5%) و في المملكة العربية السعودية (1.6-%)، في حين انخفضت نسبة التغير لعام 2018 في العراق اذ بلغت (4.3-%) اما المملكة العربية السعودية اذ حققت نسبة نمو بلغت (4.3%) ما يعني تفاوت نسبة النمو في قيمة الانتاج لكلا الدولتين وهذا يعود الى تفاوت نسبة النمو في قيمة الاجور المدفوعة الخاصة بالمشاريع المتوسطة والصغيرة (SMEs).

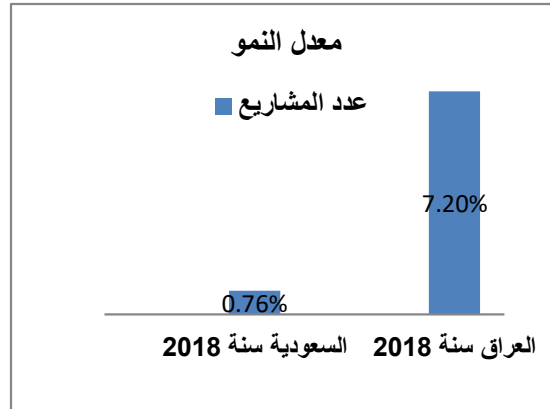




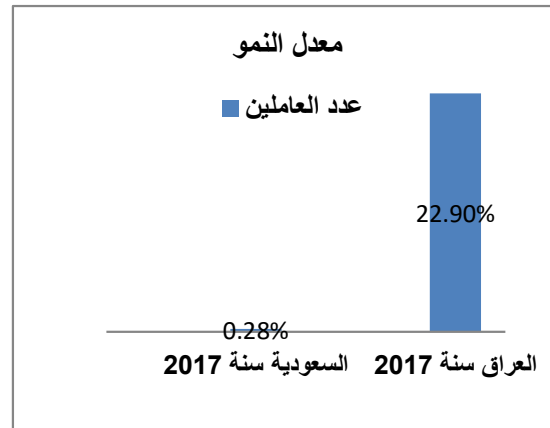
الشكل (3-2) (معدل النمو في عدد العاملين في العراق والمملكة العربية السعودية لعامي 2017-2018).

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدولين (3-1) و(3-2).
 أما بخصوص قيمة الأجور اذ يبين الشكل (3-3) أنه من حيث قيمة الأجور كانت نسبة التغير متفاوتة لكل من العراق والمملكة العربية السعودية اذ بلغت في العراق لعام 2017 (27.6%) و في المملكة العربية السعودية (5.6%-)، في حين انخفضت نسبة التغير لعام 2018 في العراق اذ بلغت (7.5%-) اما المملكة العربية السعودية اذ حققت نسبة نمو بلغت (7.2%) ما يعني تفاوت نسبة النمو في قيمة الأجور لكلا الدولتين وهذا يعود الى تفاوت نسبة النمو في عدد العاملين بالمشاريع المتوسطة والصغيرة (SMEs).





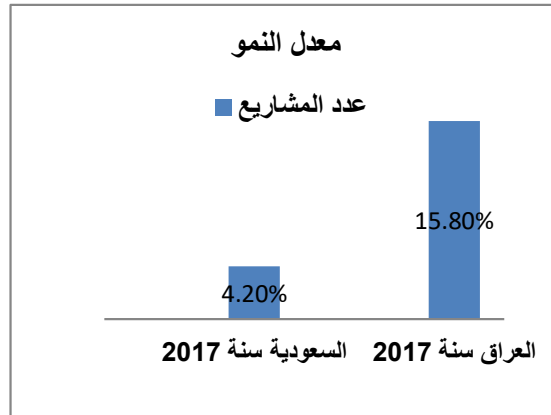
المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدولين (3-1) و(3-2).
 أما بخصوص عدد العاملين اذ يبين الشكل (3-2)، أنه من حيث عدد العاملين كانت نسبة التغير ايجابية لكل من العراق والمملكة العربية السعودية اذ بلغت في العراق لعام 2017 (22.9%) و في المملكة العربية السعودية (0.28%)، أما في عام 2018 كان للعراق نسبة نمو بلغت (13.9%) في حين حققت المملكة العربية السعودية نسبة نمو بلغت (0.62%) ما يعني تفوق العراق من حيث نمو عدد العاملين وهذا يعود الى ارتفاع نسبة النمو في المشاريع المتوسطة والصغيرة (SMEs).



أثر التمويل الأجنبي في دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة وتطويرها- السعودية حالة دراسية للمدة (٢٠١٦-٢٠١٨)

نسبة التغير %	2018	نسبة التغير %	2017	2016	
0.76	126231	4.2	125267	120213	عدد المشاريع
0.62	2493376	0.28	2477769	2470805	عدد العاملين
7.2	94465201	-5.6	88096918	93419762	قيمة الاجور المدفوعة(ريال)
4.3	543287415	-1.6	520585334	529238629	قيمة الانتاج (ريال)
2	9560758	0.51	9373626	9325876	قيمة المستلزمات(ريال)
15.8	46258410	-14.5	39942728	46854402	القيمة المضافة (ريال)

الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على / الهيئة العامة للإحصاء / المنشآت المتوسطة والصغيرة(2016-2018).



الشكل(1-3) (معدل النمو في عدد المشاريع في العراق والمملكة العربية السعودية لعامي 2017-2018).

ان هذا النوع من التمويل فقد شهد توسعاً كبيراً في الولايات المتحدة الامريكية ثم ظهر بعد ذلك في الدول الصناعية (الرأسمالية) الاخرى اذ انه يشمل كافة الاصول وبمختلف أحجامها سواء أكانت صغيرة أم كبيرة.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للبحث

اولاً: المقارنة بين واقع المشاريع المتوسطة والصغيرة في العراق والمملكة العربية السعودية للمدة (2016-2018).

يتضح من الجدولين (3-1) و(3-2) تحليل النشاط الاقتصادي للمشاريع المتوسطة والصغيرة في العراق والمملكة العربية السعودية ويمكن المقارنة بين الدولتين من حيث نسبة التغير لعامي (2017، 2018)، اذ يبين الشكل (3-1) انه من حيث عدد المشاريع كانت نسبة التغير ايجابية لكل من العراق والمملكة العربية السعودية اذ بلغت في العراق لعام 2017 (15.8%) و في حين المملكة العربية السعودية (4.2%)، اما في عام 2018 كان للعراق نسبة نمو بلغت (7.2%) في حين حققت المملكة العربية السعودية نسبة نمو بلغت (0.76%) ما يعني تفوق العراق من حيث نمو عدد المشاريع وهذا يعود لمبادرة البنك المركزي العراقي في دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة (SMEs).

جدول (3-1) (حجم النشاط الاقتصادي للمشاريع المتوسطة والصغيرة في العراق للسنوات 2016-2018)

المؤشرات الاقتصادية	السنوات				نسبة التغير %
	2016	2017	نسبة التغير %	2018	
عدد المشاريع	22572	26145	15.8	28038	7.2
عدد العاملين	68648	84369	22.9	96165	13.9
قيمة الاجور المدفوعة (مليار دينار)	271.5	346.7	27.6	320.4	-7.5
قيمة الانتاج (مليار دينار)	1906.9	2222.7	16.5	2126.3	-4.3
قيمة المستلزمات (مليار دينار)	1025.8	1110.6	8.2	1070.5	-3.6
القيمة المضافة (مليار دينار)	881.1	1112.1	26.2	1056.1	-5.03

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على / الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠١٦-٢٠١٨).

جدول (3-2) (حجم النشاط الاقتصادي للمشاريع المتوسطة والصغيرة في السعودية للسنوات 2016-2018)

المؤشرات الاقتصادية	السنوات
---------------------	---------

٨. معوقات العمالة (Employment constraints):

وتعني تأمين تواجد العاملين في المشروعات الصغيرة من حيث الاجور ومتطلبات السلامة المهنية، فضلاً عن المشاكل المتعلقة بقلّة الخبرة وبرامج التدريب (جميل، ٢٠٠٧: ٤٠).

خامساً: أهمية التمويل التآجيري بالنسبة للمشروعات المتوسطة والصغيرة (The importance of the agricultural funding for medium and small projects)

يعد التمويل التآجيري من أهم العوامل الأساسية والمؤثرة في دعم وتطوير اقتصاديات الدول بصورة عامة والمشروعات المتوسطة والصغيرة بصورة خاصة ولاسيما الدول المتقدمة، كونه من أهم أدوات التمويل للاستثمارات الانتاجية عن طريق مساهمته في توسيع امكانيات المؤسسات التمويلية، لكون رؤوس الأموال الخاصة تؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني لأي بلد بسبب تحملها للمخاطر الملازمة للمؤسسات بشكل أساسي، كما وأنه يساهم في معالجة حالة العجز في الأموال المخصصة أو عن طريق توفير الأموال لدعم الخدمات والاحتياجات الأخرى (ابراهيمى، ٢٠٠٦: ٣٨٨).

والتمويل التآجيري يهتم بالدرجة الأساس بالمشروعات التي لا تمتلك رأس مال كافٍ خصوصاً عند التأسيس أو للضرورة الملحة في توسيع أنشطتها، اذ يسمح لتلك المشروعات بتمويل استثماراتها الانتاجية عن طريق انتفاعها بالأصول المنقولة (الآلات والمعدات) او غير المنقولة (العقارات) وبدون تقديم أي ضمانات مالية، يعني ذلك ان التمويل الايجاري لا يستوجب أي جهود مسبقة للتمويل الذاتي طالما ان مؤسسات التمويل التآجيري تعمل على تمويل الاستثمار بنسبة (100%) اذ أصبح التمويل التآجيري حقيقة اقتصادية بالنسبة للمشروعات المستفيدة منه، أما بالنسبة للأهمية الاقتصادية للتمويل التآجيري من حيث دعم المشروعات وتطويرها عالمياً، اذ يتمثل باهتمام الدول على تشجيع التمويل التآجيري كونه يساهم في زيادة حجم الاستثمار طويل الأجل بما توفره منشآت الأعمال من المصادر المالية للأصول الانتاجية من دون أن تحملها أعباء مالية كبيرة، ولقد اكتسب التمويل التآجيري أهمية كبيرة من قبل البلدان المتطورة لأنه اداة سهلة لعملية حصول المشروعات على أصول استثمارية طويلة الأجل وبأقل أعباء تمويلية ممكنة (Pierre Hennique: 45).

ويعود هذا التطور الكبير في التمويل التآجيري الى (ابراهيمى، ٢٠٠٢: ٣٦٧):

١. زيادة اقبال الشركات العالمية الكبيرة والمتقدمة بالتعامل بهذه التقنية مع عملائها.
٢. ظهور أكبر عدد ممكن من مؤسسات التمويل المتخصصة في هذا المجال.
٣. امكانية التوسع في التعاملات مع هذه التقنية في أغلب الدول ووضع القوانين والتشريعات الخاصة بذلك.
٤. قيام المصارف بإدخال تقنية التمويل التآجيري للأصول المنقولة والعقارية في تعاملاتها وأنشطتها الكلاسيكية (التقليدية)، كونه يحقق مردودات مالية كبيرة ولا يتسم بالمخاطرة العالية.
٥. ان التعاملات وفق هذه التقنية قد يمتد الى مجالات مختلفة من نواحي الحياة.
٦. ارتفاع نسبة تمويل الأصول الاستثمارية بطريقة التمويل التآجيري وزيادة حصته مقارنة مع القروض المصرفية الممنوحة للتمويل الاستثماري على المستوى العالمي.

٢. المعوقات لتمويلية (Financing constraints):

تعني صعوبة الحصول على القروض الميسرة من البنوك التجارية بسبب عدم توفر الضمانات اللازمة من قبل تلك المشروعات، فضلاً عن أن التدفقات المالية الداخلة غالباً ما تكون غير منتظمة وهذا ما يزيد من درجة المخاطرة للائتمان الممنوح لها، وفي الواقع فأن حجم الاستثمار المحدود أمام المشروعات المتوسطة والصغيرة يعد عائقاً رئيسياً بوجه الانتاج والنمو لهذه المشروعات.

٣. المعوقات التسويقية (Marketing constraints):

وتعني عدم بذل العناية المهنية اللازمة من قبل أصحاب المشروعات بدراسة أحوال السوق من أجل تصريف السلع الانتاجية نتيجة نقص القدرات والكفاءات التسويقية والسبب في ذلك هو ضعف المؤهلات والخبرات من قبل العاملين، فضلاً عن عدم وجود الخبرة والمعرفة بمفهوم التسويق الحقيقي وحصره بالجوانب الخاصة بالبيع والتوزيع.

٤. المعوقات الادارية (Administrative constraints):

غالباً ما تنجم هذه المعوقات بسبب المركزية في اتخاذ القرار، وتعني ذلك قيام شخص واحد بإدارة المهام الادارية والذي يأخذ دور المدير المالك (غير المحترف) فضلاً عن عدم وجود قواعد تنظيمية واضحة وأنظمة داخلية ووظيفة محددة لكل عامل مع الهيكلية الثابتة.

٥. المعوقات التنظيمية (Organizational constraints):

وتعني ضعف المعلومات المتوفرة عن أسواق السلع والموارد والمستلزمات الانتاجية، فضلاً عن افتقار مالك المشروع الى المعلومات المتعلقة بقوانين الحكومة وقراراتها الصادرة وخصوصاً قانون تسجيل الشركات والحوافز والضريبة واستقطاب الأيدي العاملة وقانون العمل والضمان الاجتماعي.

٦. المعوقات المؤسسية (Institutional constraints):

بالنظر لتعقيد اللوائح التي تحكم انشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة فأن أغلب هذه المشروعات ترغب بالعمل خارج القطاع المنظم وهذا يعد عائقاً اضافياً أمام المشاركة الفعالة لتلك المشاريع ومن ثم فإنه يحد من امكانية اقامة الروابط مع المشاريع الكبيرة.

٧. المعوقات التعليمية (Educational constraints):

وتعني وجود أعداد كبيرة من الخريجين وبمختلف المستويات سواء أكانت جامعية أم مدارس ثانوية ممن يتوجهون للعمل في المشروعات الصغيرة، وعلى الرغم من أن ارتفاع المستوى التعليمي قد يؤدي الى تحسين القدرة والمعرفة ومن ثم اتاحة الفرصة أمام أصحاب العمل الواعدين بالمهارات الفنية والادارية المطلوبة، الأمر الذي يتطلب ضرورة تطور المناهج وربطها بالكفاءات العلمية وادخال البرامج التدريبية القائمة على التوجه نحو السوق بهدف تعزيز النمو.

أثر التمويل التجاري في دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة وتطويرها- السعودية حالة دراسية للمدة (٢٠١٦-٢٠١٨)

١. قلة التكلفة الرأسمالية اللازمة عند البدء في المشروع فضلاً عن انخفاض كلفة البنى الأساسية وقلة المساحات التي تحتاجها تلك المشاريع في عملها مقارنة بتكلفة المشاريع الكبيرة وبالخصوص كلفة الأيدي العاملة وكلفة تخزين الانتاج و باقي التكاليف الاخرى.
٢. تعد المشاريع المتوسطة والصغيرة من أهم العوامل المساعدة التي تحد من ظاهرة البطالة وخصوصاً في البلدان النامية عن طريق ما تستوعبه من الأعداد الكبيرة من العمالة وخاصة شريحة الشباب.
٣. تعد المشاريع المتوسطة والصغيرة مغذياً ومكملاً للمشاريع الكبيرة.
٤. تمثل المشاريع المتوسطة والصغيرة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني في أي دولة ومحركاً أساسياً في عجلة تقدم التنمية الاقتصادية عن طريق مساهمتها الفعالة في زيادة الناتج القومي الاجمالي للدولة ومن ثم تحسين الوضع العام لميزان المدفوعات (حداد، ٢٠٠٦: ٢٢).
٥. دخول المشروعات الصغيرة الى مضمار الصناعة التي تعمل المشاريع الكبيرة على تحجيم دخولها وخصوصاً في الأنشطة الانتاجية للسلع والخدمات البسيطة.
٦. تتمتع المشروعات المتوسطة والصغيرة بالمرونة الكافية ما يجعلها واسعة الانتشار في معظم المدن الصغيرة والمناطق الريفية وهذا ما يهدف الى تحقيق التوازن الجغرافي في التنمية الاقتصادية.
٧. ان هذا النوع من المشاريع غالباً ما يكون مملوكاً من قبل فرد واحد أو عدة أفراد ويتولى المالك ادارة المشروع لما يمتلكه من خبرة فنية تؤهله في مجالات الأنشطة التي يمارسها.
٨. ان معظم المشروعات المتوسطة والصغيرة تستخدم المواد الأولية(الخام) المحلية لكثرة توفرها وانخفاض كلفتها فضلاً عن عدم قدرتها على الاستيراد، وهذا ما يسمح من توفير العملة الأجنبية والاستخدام الأمثل للموارد المحلية اضافة للاستفادة من الارتباط الأمامي والخلفي للصناعة عن طريق استخدام البعض من هذه المشروعات لمخلفات الصناعات الكبيرة.
٩. تتمتع المشروعات المتوسطة والصغيرة بالقدرة على انتاج السلع الخفيفة ذات المواصفات المتباينة من أجل تلبية احتياجات المستهلكين ورغباتهم (بلخباط، ٢٠٠٦: ٦٣٤).

رابعاً: المعوقات والمشاكل التي تواجه المشاريع المتوسطة والصغيرة (The obstacles and problems facing the medium and small project work)

تواجه المشروعات المتوسطة والصغيرة في عملها وفي أغلب دول العالم لا سيما الدول النامية بعض المعوقات والمشاكل التي تعرقل عملها وهذا ما يضعف من مساهمتها الفعالة في دعم الاقتصاد الوطني للبلد المعني وتنميته، ومن أهم هذه المعوقات والمشاكل هي(مجلة، ٢٠٠٤: ٤٧-٤٨):

١. المعوقات لاقتصادية (Economic constraints):

تعني حدوث ظاهرة الانكماش في النشاط الاقتصادي أو ركود في احدى القطاعات التي ترتبط بعمل المشروع، فضلاً عن وجود حالة المنافسة فيما بين المشاريع الصغيرة نفسها أو من حيث المنافسة بينها وبين المشروعات الكبيرة.